



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحليل العلاقة بين سعر صرف الدولار وسعر النفط
الخام في السوق العالمية
خلال الفترة (فيفري 2020 - ماي 2020)

إشراف الأستاذة:

د. بوصبيح صالح رحيمة

المشرف المساعد:

د. سكينه حملاوي

إعداد الطلبة:

عبد الله بكاري

محمد بالخير محمودي

مومن مسعود محمد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
- عقبة عبد اللاوي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيساً
- بوصبيح صالح رحيمة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفاً ومقرراً
- سكينه حملاوي	أستاذ محاضر ب	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفاً مساعداً
- زكية محلوس	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشاً

السنة الجامعية: 2020/2019



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

تحليل العلاقة بين سعر صرف الدولار وسعر النفط
الخام في السوق العالمية
خلال الفترة (فيفري 2020 - ماي 2020)

إشراف الأستاذة:

د. بوصبيح صالح رحيمة

المشرف المساعد:

د. سكينه حملاوي

إعداد الطلبة:

عبدكاري عبد الله

عبدحمودي محمد بالخير

عبدكوش عبد المؤمن

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
- عقبة عبد اللاوي	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيساً
- بوصبيح صالح رحيمة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفاً ومقرراً
- سكينه حملاوي	أستاذ محاضر ب	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفاً مساعداً
- زكية محلوس	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مناقشاً

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



إهداء

إلى مصباحا حياتنا الوالدين الكريمين اللذان كانا دعما لنا
طوال المسيرة الدراسية .

إلى كل الطاقم الإداري لجامعة حمه لخضر
إلى كل أخوتي و كل الأقارب جميعا دون ذكر أسمائهم .
إلى كل الأصدقاء من قريب و من بعيد أهدي لكم هذا
العمل .

إلى كل من جعل العلم أساس حياته و متنفسه الوحيد .

إهداء

أهدي ثمرة جهد سنين طويلة من التحصيل .

إلى الطيف الداني الذي تسرب إلى قلبي

أمي الحنون ربي يرحمها .

إلى شعاع الضوء الداني الذي لا يفارقني أبي العزيز .

إلى زوجتي العزيزة التي كانت مشعل ينير حياتي .

إلى كل أساتذتي و معلمي على كل مستويات مسيرتي

الدراسية .

إلى كل من يصنع حلقة من حلقات العلم بما يخدم الإنسانية .

إهداء

أهدي إلى الوالدين الكريمين

إلى الأساتذة الذي تناولوا على تدريسينا

إلى الأقارب من قريب أو من بعيد

إلى كل الأصدقاء دون ذكر أسمائهم

كلمة شكر

الشكر أولاً لله تعالى الذي وفقنا لإتمام هذا العمل و أنار لنا طريق

النجاح

للدكتورة بوسبيح صالح رحيمة و الدكتورة سكينه حملاوي اللذان
كان عوننا لنا من خلال توجيهاتهم و انتقاداتهم .

الشكر لكل الأساتذة الذين حاولوا على تدريسنا طوال المرحلة

الجامعية

الشكر لكل من لم يبخل علينا ولو بمعلومة كانت دعماً لنا في تمام
هذا العمل لكم منا كل الشكر والامتنان.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر صرف الدولار الأمريكي وسعر النفط الخام في السوق العالمية من خلال الاعتماد على الإحصائيات المتعلقة بأسعار نفط غرب تكساس وتطورات أسعار صرف الدولار الأمريكي (يورو/ دولار)، خلال فترة الأزمة الصحية العالمية الحالية (جائحة الكورونا) وكيف تأثر هذه الأخيرة على تقلبات أسعار النفط الخام وأسعار صرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية.

توصلنا في هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين أسعار صرف الدولار الأمريكي وأسعار النفط الخام علاقة عكسية غالباً، فارتفاع أسعار صرف الدولار الأمريكي يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط الخام (غرب تكساس)، وأحياناً قد تكون العلاقة بينهما هي علاقة طردية في أحيان نادرة، وذلك لأن المستثمرين في حال انخفاض أسعار النفط الخام يتوجهون للاستثمار في أسعار صرف الدولار باعتباره ملاذاً آمناً في مثل هذه الظروف.

كلمات مفتاحية: النظام النقدي الدولي، النفط الخام، سعر الصرف الدولار الأمريكي، أسعار النفط الخام، نفط غربي تكساس.

Abstract:

This study aims to analyze the relationship between the US dollar exchange rate and the price of crude oil in the global market by relying on statistics related to West Texas oil prices and developments in the US dollar exchange rates (Euros/USD) during the current global health crisis period (Corona pandemic) and how these pandemic affected on the change of crude oil prices and the US dollar exchange rates on world markets.

In this study, we found that the relationship between the US dollar exchange rates and crude oil prices is often the opposite. High US dollar exchange rates lead to a decrease in crude oil prices (West Texas), and sometimes the relationship between them may be a direct relationship in rare times, because investors In the event of a drop in crude oil prices, they head to invest in the dollar exchange rates as a safe haven in such circumstances.

Key words: International Monetary System, Crude Oil, Exchange Rate, US Dollar, Crude Oil Prices, West Texas Oil.

قائمة المحتويات

الصفحات	المحتويات
III	الإهداء.....
VI	الشكر.....
VII	الملخص.....
VIII	قائمة المحتويات.....
XI	قائمة الجداول.....
XIII	قائمة الأشكال.....
أ-هـ	مقدمة.....
01	الفصل الأول: إطار عام حول متغيرات الدراسة الحالية
02	تمهيد.....
03	المبحث الأول: مكانة الدولار الأمريكي في النظام النقدي الدولي.....
03	المطلب الأول: ماهية النظام النقدي الدولي وتطوره.....
09	المطلب الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف.....
14	المطلب الثالث: أهمية الدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي.....
16	المبحث الثاني: الإطار النظري حول النفط الخام.....
16	المطلب الأول: ماهية النفط الخام ومعايير قياسه ومراحل إنتاجه.....
20	المطلب الثاني: الاحتياطي النفطي الخام وأنواعه وأهميته في السوق النفطية.....
23	المطلب الثالث: تطور استهلاك النفط الخام في السوق العالمية.....
25	المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....
25	المطلب الأول: لمحة حول أبرز الدراسات السابقة.....
27	المطلب الثاني: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....
28	خلاصة الفصل الأول.....
29	الفصل الثاني: العلاقة التطبيقية بين أسعار صرف الدولار الأمريكي و أسعار النفط الخام
30	تمهيد.....
31	المبحث الأول: أسعار النفط وتغيراته في السوق العالمية.....
31	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول أسعار النفط وتغيراتها.....
36	المطلب الثاني: تغيرات الأسعار النفطية في ظل الأزمات النفطية العالمية.....
50	المبحث الثاني: تقلبات أسعار النفط الخام وعلاقتها بأسعار صرف الدولار في ظل الأزمة

	الصحة العالمية 2020.....
50	المطلب الأول: أسعار صرف الدولار وأسعار النفط ... نوع العلاقة وتفسيرها في ظل الأزمة الحالية.....
57	المطلب الثاني: آثار تقلبات أسعار النفط الخام على الدول المستوردة والمصدرة للنفط الخام.....
62 خلاصة الفصل الثاني.....
63 خاتمة.....
66 قائمة المراجع.....

قائمة المراجع

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
34	أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول جانفي 2019	01-02
40	تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية خلال الفترة ما بين 1980 و1989	02-02
42	تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية خلال الفترة ما بين 1990 و1999	03-02
45	الطلب العالمي على النفط للمجموعات الدولية من سنة 2001 الى سنة 2005	04-02
53-52	تطور أسعار صرف الدولار (EUR/USD) للفترة ما بين شهري فيفري و ماي 2020	05-02
55	تطور أسعار نفط غرب تكساس لفترة ما بين شهري فيفري وماي 2020	06-02

قائمة المحتويات

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
22	تطور الاحتياطي النفطي من سنة 2014 إلى 2018 المقارنة بين تطور احتياطي النفط الخام بين الدول الأعضاء وأوبك	01-01
23	توزيع الاحتياطي النفطي التقليدي في العالم سنة 2018	02-01
45	النمو الاقتصادي ونمو الطلب على النفط ما بين "2001-2005"	01-02
46	تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على أسعار لنفط الخام	02-02
51	العلاقة العكسية بين أسعار النفط و سعر صرف الدولار	03-02
57	تطور عملة الدولار مقارنة بحجم الإنتاج النفط للولايات المتحدة الأمريكية من شهر نوفمبر 2019 إلى شهر مارس 2020	04-02
60	تطور تصدير النفط الخام مقارنة بحجم الإنتاج للولايات المتحدة الأمريكية من شهر نوفمبر 2019 إلى شهر مارس 2020	05-02
61	تطور استيراد النفط الخام مقارنة بحجم الإنتاج للولايات المتحدة الأمريكية من شهر نوفمبر 2019 إلى شهر مارس 2020	06-02

مقدمة

منذ اكتشاف النفط الخام زادت أهميته في الاقتصاد العالمي مع زيادة الصناعة وزيادة الاعتماد على النفط الخام في مختلف الأنشطة الصناعية. تتقلب أسعاره وفقا لعدة محددات مختلفة.

من جانب آخر يلعب الدولار الأمريكي دورا بارزا في ساحة المبادلات التجارية الدولية، كونه المقياس الأساسي لتسعير المنتجات والعملات الأخرى، والنفط كغيره من السلع الإستراتيجية العالمية يتم تسعيره بالدولار الأمريكي، فلا يمكن لأي دولة أن تشتري النفط الخام من دون شراء الدولار الأمريكي، هذا الترابط خلق علاقة تبادل بين العنصرين في السوق العالمية خصوصا فترات الأزمات التي قد تشهد تذبذبا حادا في تسعير النفط مرده عدة أسباب بعضها يرتبط بالطلب والأخر بالعرض وهو ما يخلق حالة من الذعر لدى المستثمرين في السوق المالية يجعلهم يفضلون شراء الدولار باعتباره السلعة الأكثر أمانا وملاذا أمانا للحفاظ على استثمارات المتعاملين في السوق فيتم الطلب عليه مقابل التخلي على الاستثمار في النفط وعقوده مما يزيد من سعره وقيمه في السوق العالمية.

أولا: الإشكالية:

نظرا لأهمية سعر الصرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية مع كثرة المبادلات التجارية، وكذا أهمية استهلاك النفط الخام لدى الدول مقارنة بين الدول المستوردة والدول المنتجة، ومن هنا نطرح إشكالية الدراسة كالتالي:

ما العلاقة التي تربط سعر صرف الدولار الأمريكي بأسعار النفط الخام في السوق العالمية

في ظل الأزمة الصحية العالمية COVID-19؟

الإشكالية السابقة تستوجب تفكيكها للتساؤلات الفرعية التالية قصد زيادة توضيح جوانبها والإجابة عليها:

- ما هي الخلفية التاريخية لهيمنة الدولار الأمريكي على الاقتصاد العالمي؟
- ما هي العوامل المؤثرة في أسعار الصرف؟
- ما هي العوامل المؤثرة في تحديد سعر النفط الخام في السوق العالمية؟
- فيما تتمثل أسباب انهيار أسعار النفط الخام في ظل الأزمات النفطية العالمية؟
- ما مدى تأثير أسعار صرف الدولار الأمريكي بأسعار النفط الخام في ظل أزمة كورونا؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

- يعتبر مؤتمر برين وودز بداية هيمنة الدولار الأمريكي على النظام النقدي العالمي.
- هناك عوامل غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف.
- حجم الطلب النفطي أشد تأثيراً في أسعار النفط الخام من حجم العرض النفطي .
- القرارات السياسية أحد الأسباب المؤثرة في انهيار أسعار النفط الخام في ظل الأزمات الدولية .
- تتأثر أسعار النفط الخام بالتغيرات الحاصلة في سعر صرف الدولار الأمريكي.
- نقص الطلب النفطي في ظل أزمة كورونا أحد أسباب انهيار أسعار النفط في هذه الفترة .

مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيارنا موضوع الدراسة أهمها:

- الميول الشخصي لموضوعات أسعار الصرف والنفط الخام وما تعلق بها من متغيرات على المستوى الدولي؛
- القدرة على دراسته وإيجاد مراجع متعلقة به وإحصائيات وبيانات في مختلف المواقع الإلكترونية.
- الموضوع يندرج في إطار التخصص.
- أهمية النفط الخام وأسعار الصرف للاقتصاديات العالمية .
- عودة الموضوع للساحة الاقتصادية العالمية خلال الفترة الخاصة بالأزمة الصحية العالمية الحالية .

ثالثاً: أهداف الدراسة

- توضيح العلاقة الرابطة بين سعر صرف الدولار الأمريكي وسعر النفط الخام في السوق العالمية؛
- الوقوف على واقع أسواق النفط الخام وطرق التسعير فيها؛
- الوقوف على أسباب هيمنة الدولار الأمريكي على النظام النقدي الدولي؛
- التعرف على دور المنظمات الدولية في السوق النفطية؛
- تقييم مدى تأثير الأزمات الدولية على أسعار النفط الخام وتوجهات المستثمرين في الأسواق العالمية.

رابعاً: أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من خلال معرفة نوع العلاقة الموجودة بين سعر صرف الدولار الأمريكي وسعر النفط الخام وتفسيرها، ومدى تأثير الدولار الأمريكي على أسعار النفط الخام في السوق النفطية العالمية خاصة في ظل الأزمة الأخيرة.

خامساً: حدود الدراسة

أ- الحدود الزمانية:

- غطت الدراسة النظرية الفترة الممتدة منذ بداية قاعدة الذهب الى نظام التعويم قصد التعرف على النظام النقدي العالمي، والتعرف على تطور الدولار الأمريكي ضمن النظام النقدي العالمي. والتعرف على تطور أسعار النفط الخام من سنة 1979 إلى يومنا هذا، مع التركيز على الفترة الممتدة بين فيفري 2020 حتى ماي 2020، لما شهدته من تقلبات حادة بين المتغيرين جراء الأزمة الصحية وتم التركيز على هذه الفترة قصد تحديد العلاقة بين سعر صرف الدولار الأمريكي وسعر النفط الخام .

ب- الحدود المكانية: شملت الدراسة كافة دول العالم باعتبار الموضوع ذو صبغة عالمية يدرس الأسواق العالمية وما يطالها من تأثيرات دولية مع التركيز على منطقة الولايات المتحدة ودول مختلفة لها علاقة بالموضوع.

ج- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على بيان علاقة سعر الصرف الدولار وسعر النفط الخام في السوق العالمية من خلال تحليل بعض الإحصائيات والبيانات والمؤشرات الاقتصادية التقويمية لهذه الدراسة.

سادساً: منهج الدراسة

تم الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية التي تتوافق مع صيغة الدراسة والمتمثلة في:
1. المنهج التاريخي: وهو الذي يستخدم لمعرفة الماضي من خلال العرض التاريخي لعدد من الوقائع البارزة والمتعلقة بموضوع البحث "تطور تطورات الدولار الأمريكي وتطور أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية"، لأنه لا يمكن فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل دون التطرق إلى الماضي.

2. منهج وصفي: استخدم هذا المنهج لعرض بعض المفاهيم النظرية، لوصف الظاهرة وعناصرها وفق التدرج التاريخي للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وذلك من خلال بعض الإحصائيات التقويمية لدراسة هذا البحث.

3. منهج تحليلي: تحليل البيانات والمعلومات لاستخلاص النتائج يمكن تعميمها وذلك من خلال مجموعة من الإحصائيات لدراسة البحث وإعطاء رؤية واضحة ومجملّة لتسلسل الوقائع وكذا ما تم التركيز عليه في معظم الفصول.

أما فيما يخص مصادر الحصول على البيانات والمعلومات فقد تم الاعتماد على عدة مراجع من الكتب، المجالات، المذكرات، التقارير، الملتقيات الوطنية والدولية، بالإضافة إلى مواقع شبكة الانترنت ذات الصلة بكل من سعر صرف دولار الأمريكي وسعر النفط الخام باعتبارهما متغيري الدراسة، كما تم الاعتماد على التحليل العددي للجداول الإحصائية وتحليل البيانات المتحصل عليها حول الدراسة ومؤشراتها الاقتصادية لإظهار العلاقة بينهما.

سابعاً: صعوبات الدراسة

- صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة حول موضوع الدراسة، خصوصاً الحديثة منها؛
- صعوبة تنزيل البيانات في بعض المواقع نظراً لإجراءات التسجيل غير سهلة، وهذه المواقع تعتمد على اللغات الأجنبية؛
- ضعف تدفق شبكة الانترنت ما يصعب عملية تنزيل المراجع والإحصائيات؛
- صعوبة إسقاط العلاقة بين أسعار النفط الخام وأسعار صرف الدولار الأمريكي على أزمة الكورونا الحالية نظراً لعدم توفر معلومات دقيقة حول الموضوع في ظل الأزمة.

ثامناً: تقسيمات الدراسة

من أجل الإجابة الإشكالية المطروحة قسمت دراستنا إلى فصلين، حيث تناولنا في الفصل الأول الذي قسم إلى ثلاث مباحث المبحث الأول يتضمن تطور النظام النقدي العالمي وعموميات حول سعر الصرف وأسباب هيمنة الدولار الأمريكي على النظام النقدي العالمي أما المبحث الثاني فاشتمل على عموميات حول النفط الخام في حين المبحث الثالث احتوى على بعض الدراسات السابقة إلي لها علاقة بموضوع دراستنا.

أما الفصل الثاني الذي قسم إلى مبحثين المبحث الأول يتضمن لمحة حول الأسواق النفطية وتطور أسعار النفط الخام، في المبحث الثاني تضمن تحليل العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار الأمريكي وإسقاطها على جائحة كورونا .

الفصل الأول: إطار عام
حول متغيرات الدراسة

تمهيد:

يعتبر الدولار الأمريكي أحد أهم العملات في السوق المالية نظرا لأهمية التي يحتلها في الاقتصاد العالمي، حيث أصبح ذا أهمية ومكانة بالغة في مختلف المبادلات، إذ يعتبر الدولار الأمريكي العملة الأكثر تداولاً لارتباط تسعير السلع على المستوى الدولي به. والسوق النفطية كغيرها من الأسواق ذات الطابع الدولي تسعر سلعها بالدولار الأمريكي، هذه السوق أصبحت أهم الأسواق في الاقتصاد العالمي لزيادة أهمية النفط الخام في مجال الصناعة ومختلف الصناعات تعتمد عليه، بذلك أصبح النفط الخام السلعة الأكثر تداولاً في العالم.

ولقد حاولنا التطرق إلى مخلف الجوانب المتعلقة بطور الدولار الأمريكي من خلال التعرف على للنظام النقدي الدولي وتطوراته وثم الغوص في الجانب النظري للنفط الخام ومختلف المراحل المتعلقة بإنتاجه وتضمنت خطة هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: مكانة الدولار الأمريكي في النظام النقدي الدولي

المبحث الثاني: الإطار النظري حول النفط الخام

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

خاتمة الفصل

المبحث الأول:

مكانة الدولار الأمريكي في النظام النقدي الدولي

مر النظام النقدي الدولي بعدة مراحل، إذ يعتبر مؤتمر بريتن وودز العصب الرئيسي في تغيير النظام النقدي الدولي، كما كان من بين أهم الأسباب في بروز الدولار الأمريكي كعملة الأولى في العالم.

المطلب الأول: ماهية النظام النقدي الدولي وتطوره

يعتبر النظام النقدي الدولي العصب الرئيسي في الاقتصاد العالمي نظرا لكونه المنبع الأول لظهور النقود و نشأتها و كون هذه الأخيرة أساس المبادلات التجارية الدولية .

أولاً: مفهوم النظام النقدي الدولي وعناصره ووظائفه

نعني ب(النظام النقدي) جميع أنواع النقود الموجودة في قطر ما، وجميع المؤسسات ذات السلطات و المسؤوليات المتعلقة بخلق النقود و إبطالها، و جميع القوانين و القواعد و التعليمات و الإجراءات التي تحكم هذا الخلق و الإبطال¹.

1- مفهوم النظام النقدي الدولي:

يصعب حصر مدلول النظام النقدي الدولي لأن ذلك متعلق بالنظام هو نفسه معقد، لذا تعددت مفاهيمه باختلاف وجهات نظر التي تناولتها، لكنها في النهاية و إن اختلفت في نقاط تتفق في كثير من المبادئ التي يقوم عليها النظام و فيما يلي بعض التعاريف للنظام النقدي الدولي :

◆ هو مجموعة من العلاقات النقدية الدولية المنبثقة عن التجارب العملية والاتفاقات الدولية التي يتواجد فيها وسيلة أو وسائل دفع تقبل في تسوية الحسابات الدولية، أو باعتبار آخر هو النظام الذي يوفر ما يطلق عليه النقد الدولي أي ذلك الشيء الذي يستخدم وسيط للمبادلات الدولية ومقياس للقيمة الأجنبية ومستودعا لها أو ما يسمى بالسيولة الدولية².



¹ عبد المنعم السيد علي، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1986، ص.ص.22
² بن ساعد عبد الرحمان، انعكاسات الأزمات المالية على استقرار النظام الاقتصادي الدولي دراسة حالة الأزمة المالية العالمية 2007، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007/2008، ص. ص 03

◆ كما يمكن تعريفه على أنه: مجموعة من القواعد والآليات المرتبطة بتنظيم الأوضاع النقدية لمختلف دول العالم بما يكفل تمويل حركة التجارة الدولية المتعددة الأطراف ونموها بصورة جيدة واستقرار العلاقات الاقتصادية الدولية دون أن يترتب على ذلك حدوث أزمات واضطرابات اقتصادية.

◆ كما عرفه J.' huillie: بأن النظام النقدي الدولي عبارة عن مجموعة ميكانيزمات ومؤسسات حيث تكمن وظيفتها في تحقيق عمليات الدفعات التي تجري بين عملاء اقتصاديين مقيمين في مختلف الدول .

◆ 2- عناصر النظام النقدي الدولي

- وجود وسائل يتم من خلالها عمل النظام وتتمثل في وسائل تسوية المبادلات والالتزامات الدولية؛
- توفر إجراءات يتم من خلالها تسيير التدفقات النقدية لتسهيل المبادلات الدولية وتسويتها وتطورها واستقرارها؛
- وجود ترتيبات مؤسسية لتسهيل عمليات التمويل الدولي؛
- وجود قوة مركزية لقيادة النظام النقدي الدولي وتتمثل هذه القوة في وجود مؤسسات تنظيمية تتولى إدارة وتوجيه عمل النظام، وصندوق النقد الدولي يسهل عمل هذا النظام ويقوم بتوجيهه نحو تحقيق أهدافه في مجال توفير الاستقرار لنقدي الدولي؛
- وجود آلية تكييف لموازن مدفوعات دول العالم؛
- توفير آلية يتم من خلالها تسيير عمل هذا النظام وتكمن في الإجراءات التي يمكن أن تتخذ لتحقيق الكيفية التي يعمل بها وتيسر هذا العمل¹.

¹ بن ساعد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص. 3-4

3- وظائف النظام النقدي:

أ-قابلية تحويل العملات لبعضها البعض

ما يخفى أن قابلية تحويل العملات لبعضها البعض، في ظل إطار واضح ومستقر من أسعار الصرف، تعد أحد الشروط الأساسية لنمو العلاقات الاقتصادية الخارجية، ومن هنا يجب أن يساهم نظام النقد الدولي، السائد في تحقيق هذه القابلية، وهذا يتطلب أن تمتنع الدول المشتركة في النظام في فرض القيود على المدفوعات الناشئة على المعاملات الجارية أو ممارسة الترتيبات النقدية المنطوية على التمييز في المعاملة بين الدول. كما أن ذلك يقتضي من السلطات النقدية أن تحدد أسعار الصرف عند مستوى يسمح باستقرار هذه الأسعار. ومؤدى هذا، أن حرية التحويل إنما تضمن نظاما متعدد الأطراف في تسوية المعاملات الدولية، بحيث يتسنى عن طريق ذلك أن تستطيع الدول المتعاملة في السوق الدولي أن تستخدم الفائض الذي تحقق عن معاملاتها الجارية مع فريق من الدول في تسوية العجز الذي يتولد عن هذا النوع من العمليات مع فريق آخر.

ب-استقرار أسعار الصرف: لا يجب أن يفهم من استقرار أسعار الصرف ضرورة تجميدها وعدم جواز تغييرها إطلاقا. فقد تقتضي ظروف تصحيح الاختلال الداخلي أو إعادة التوازن لميزان المدفوعات ضرورة إجراء تغيير محسوس في سعر الصرف طبقا لمقتضيات الظروف الاقتصادية في الدولة.

ومع ذلك ينبع بعض الاقتصاديين إلى أن ترك الدول الأعضاء في النظام لتكون حرة تماما في تغيير أسعار صرفها حسبما تشاء، يؤدي إلى حدوث الفوضى والارتباك في المعاملات النقدية ويعبث بالاقتصاد الرأسمالي العالمي. ومن هنا يصبح من الضروري أن يتضمن نظام النقد الدولي قواعد متفق عليها لمنع التلاعب في أسعار الصرف.

ج-توفير حد أدنى من التعاون: إن الدول الرأسمالية لا تنمو على حد متكافئ وتحكمها أساسا علاقات الصراع والتنافس على الأسواق ومن ثم فإنه إذا تركت كل دولة لكي تتصرف بحرية طبقا لمصالحها الخاصة الضيقة في مجال العلاقات النقدية الدولية¹ فإن ذلك سوف يجر معه فوضى لا حد لها¹.

¹ بن ساعد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص.ص 4-5

د- توفير السيولة الدولية: تدل التجارب التاريخية على أن عدم توفير السيولة الدولية بالقدر الملائم لحاجة المعاملات الدولية كان أحد الأسباب الرئيسية في انهيار النظم النقدية الدولية الماضية. فعدم نمو كمية الذهب المخصصة للأغراض النقدية بالقدر المتناسب مع نمو التجارة الدولية كان سببا

مباشرا في انهيار قاعدة الذهب، كما أن النقص في الاحتياطات ووسائل الدفع الدولية وعدم تناسب توزيعها بين الدول والمناطق المختلفة تعد سببا هاما في أزمات النظام النقدي الدولي¹.

ثانيا: تطور النظام النقدي الدولي

1- النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب:

ففي هذا النظام اتخذ الذهب كقاعدة للنقد، فعلى الصعيد الدولي أعتبر الذهب وسيلة لتسوية الالتزامات الدولية، وعلى المستوى المحلي كانت العملات الذهبية هي وسيط الدفع المقبول تداوله في الأسواق المحلية.

1-1- مراحل النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب: لقد مر نظام الذهب بثلاث مراحل ضمن النظام النقدي الدولي وهي:

- أ- نظام المسكوكات الذهبية: يمثل هذا النظام الذهب المتداول الذي تحتوي فيه الوحدة النقدية على وزن معين من الذهب يساوي قيمتها الاسمية، وتحتفظ مع العملات الأخرى بسعر التعادل مع الذهب، ويشترط لتحقيق ذلك توفر ما يلي
- تحديد وزن وعيار الوحدة النقدية الذهبية المتداولة، بحيث تحدد نسبة ثابتة بين وحدة النقد وكمية معينة من الذهب، فمثلا كان وزن الذهب في الجنيه الإسترليني مساويا 3.7 غراما من الذهب.
- توفر الحرية الكاملة لسلك الذهب، بأية كميات دون تحمل أية تكاليف، بهدف منع زيادة القيمة الاسمية عن القيمة الحقيقية².

¹ بن مساعد عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 4.

² ودان بوعبد الله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي و مواجهة الأزمات المالية الدولية دراسة حالة الأزمة المالية العالمية، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2015، ص. ص. 4.

- ضمان حرية صهر المسكوكات الذهبية الى سبائك، بدون قيد منع زيادة القيمة، القيمة الاسمية عن القيمة الحقيقية
- توافر قابلية تحويل جميع أنواع العملات إلى سبائك ذهبية، فإن وجدت أوراق نقدية، تكون قابلة للصرف بالمسكوكات الذهبية.
- حرية تصدير واستيراد الذهب للمحافظة على التعادل بين القيمة الداخلية للعملة وقيمتها الخارجية.

والجدير بالذكر أنه في ظل هذه القاعدة لم تكن النقود المتداولة ذهبية، وإنما كانت تمثل جزءا صغيرا من العرض الكلي للنقود، وكان للأفراد مطلق الحرية في استخدام الذهب أو الأوراق النقدية أو النقود المساعدة، لأنها كانت تتمتع بحرية التحويل إلى نقود ذهبية، وفي نفس الوقت كان سك الذهب وتذويب المسكوكات وتصدير واستيراد الذهب عمليات مسموح جميعا. ولهذا فإن وحدة العملة كانت تحافظ على معدل محدد للتبادل الذهبي، حيث أن الذهب كان يحمل قيمة واحدة في سائر أرجاء منطقة قاعدة الذهب.

ب- نظام السبائك الذهبية: في ظل هذا النظام لم تعد العملة المتداولة ذهبيا، بل يتم تداول الأوراق النقدية والقطع النقدية المساعدة الإلزامية، وأن هذه العملة ترتبط بمقدار معين من الذهب الموجود في خزائن البنك المركزي الذي يكتفي بالاحتفاظ بكمية من السبائك الذهبية في خزائنه مقابل الكتلة النقدية الورقية والمعدنية المساعدة المطروحة في التداول، سواء بما يعادلها من الذهب، أو أن يكون الغطاء الذهبي بنسبة محددة منها. ويسري هذا النظام في الدولة إذا كانت الحكومة والبنك المركزي على استعداد لشراء وبيع أي كمية من الذهب عند سعر معين كما هو محدد بالقيمة الذهبية لوحدة العملة، وكذلك حرية الاتجار بالذهب وإمكانية تحويل النقود الائتمانية إلى ذهب، وقد اختص هذا النظام بميزتين هامتين:¹

¹ ودان بوعبد الله، مرجع سبق ذكره، ص. ص 4-6

- نظرا لأن هذا النظام كان يقتضي منع استخدام الذهب كعملة في التداول الداخلي فقد اختفت العملة الذهبية وحل محله العملة الائتمانية التي أصبحت قابلة للتحويل للذهب؛
- هذا النظام يقضي أيضا على قيام الحكومة أو البنك المركزي ببيع الذهب على شكل سبائك كبيرة لا يقل وزنها عن حد معين، ولذلك لم يستخدم في المعاملات الداخلية واقتصر استخدامه على المعاملات الخارجية فقط¹.

ج- نظام الصرف بالذهب: لقد عرف العالم شكلا ثالثا لنظام الذهب أطلق عليه اسم نظام الصرف بالذهب، فقد أوصى مؤتمر جنوه في عام 1922 بإتباع النظام رسميا، ففي ظل هذا النظام ترتبط عملة بلد ما بالذهب عن طريق ربط عملته بعملة بلد آخر يسير على نظام الذهب، ويتم ذلك باحتفاظ البلد التابع بسندات أجنبية للبلد المتبوع كغطاء للعملة في التداول، واستهدف الأخذ بهذا النظام للاقتصاد في استغلاله، إذ أن الاحتفاظ بتداول المسكوكات الذهبية أو الاحتفاظ بالسبائك الذهبية كغطاء للعملة يعتبر إجراء باهظ التكاليف لأنه يتطلب توفير الوسائل الوقائية لخزنه وحراسته، كما أنه محتفظا به في خزائن البنك المركزي لا يحصل على فوائد ويحرم البلد من الحصول عليها .

2- نظام النقد الدولي ما بين 1944 إلى 1971

لقد شهد الاقتصاد العالمي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية اضطرابات عنيفة في نظامه النقدي وانخفاض واضح في حركة التجارة العالمية والنمو الاقتصادي العالمي و هو ما أدى بثنائي الدول الرأسمالية الصناعية للالتقاء في مدينة برين وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في 21 و 22 تموز 1944 حيث تم عقد المؤتمر النقدي و المالي التابع للأمم المتحدة²، فمنطلق قاعدة الذهب هو التخلي عن سياسات اقتصادية داخلية مستقلة و إخضاع التوازن الداخلي لاعتبارات التوازن الخارجي. أما في ظل برين وودز، فان الدول أجمع أخذها بنظام ثبات الصرف، لم تتخلى عن سياساتها الداخلية المستقلة و لم تخضعها لاعتبارات قاعدة الذهب³.

¹ ودان بوعبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 6

² جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990/2010)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/2013، ص 6

³ حازم البيلوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، يناير 1978، ص 74

- ضمان حرية التحويل بين العملات الدولية المختلفة؛
- تحقيق التوازن في موازين المدفوعات؛
- وضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها؛
- دراسة جانب الاحتياطات الدولية لتوفير السيولة الدولية؛

-الإدارة الدولية للنظام النقدي الدولي الجديد¹

1-1 المقترح البريطاني: أثناء مؤتمر بريتون وودز المنعقد من 4 إلى 22 جويلية 1944 قدم جون مينارد كينز *مشروعا لإصلاح نظام النقد والصرف العالمي، هدفه تسهيل سياسة التوسع النقدي الداخلي والخارجي وزيادة التبادل التجاري وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ولهذا اقترح إنشاء اتحاد المقاصة الدولية، وهو بمثابة بنك للبنوك المركزية وسلطة نقدية فوق الدول، يقوم بخلق القوة الشرائية اللازمة للتبادل الدولي، وتلك العملة أطلق عليها البنكور، وتتحدد حصة كل دولة في هذا الاتحاد الدولي أساسا بحجم تجارتها الخارجية، من الذهب ولتفادي انعدام التوازن في القوة الشرائية يقوم الاتحاد بالضغط على الدول الدائنة والمدينة لتعديل ميزانها، كما لا يسمح بتراكم أرصدة البنكور للبلدان الدائنة²

¹ لقمان معزوز، بودري شريف، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، عدد 09، 2011، ص.ص 74-

² ودان وعبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 17

1-2 المقترح الأمريكي: استهدف إيجاد مؤسسة دولية تعمل على الحيلولة دون تكرار المشاكل الأساسية التي واجهها نظام النقد الدولي خلال حقبة الثلاثينيات من القرن الماضي، والتي تمثلت في تخفيض قيمة العملة على التنافس بين الدول، والرفع في القيود المفروضة على عمليات الصرف الخارجية وعلى التجارة الدولية، والتخلص من النقص في 23 الاحتياطات الدولية. واقترح هاري وايت تكوين صندوق دولي لتثبيت قيمة العملات للدول الأعضاء المشتركة فيه، وأن تكون وحدة التعامل الدولي هي "اليونيتاس" التي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب، وعلى الدول الأعضاء أن تحدد قيمة عملتها بالذهب أو اليونيتاس¹

- المطلب الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف

- يعتبر سعر الصرف أساس النظام المصرفي الدولي نظرا لكونه الآلية الرئيسية لبادل العملات بين الدول و تسهيل مبادلات الجارية في الجارة الدولية فيما بين الدول.
- **أولا: مفهوم سعر الصرف ووظائفه**
- يعتبر سعر الصرف هو عمود النظام النقدي فهو الوسيلة أو الأداة التي تستعملها الدول والسلطات النقدية في مواجهة مختلف الأزمات و الصدمات التي من الممكن أن تحدث في نظامها النقدي.
- **1- مفهوم سعر الصرف:** لقد تعددت تعاريف الصرف الأجنبي منها:
 - التعريف الأول: يعرف على أنه "عملية تبادل النقود الأجنبية"²

¹ ودان بوعبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص18

² أسماء فيحاء المورقي العتيبي، نشوى مصطفى علي محمد، أثر الأجرور على سعر الصرف الاسمي، الدروس المستفادة من التطبيق على الاقتصاد الاسمي خلال الفترة (1990-2015)، مجلة رؤى اقتصادية، الجزائر، المجلد 08، العدد 02، 2018، ص34

- التعريف الثاني: الصرف الأجنبي هو عبارة عن مبادلة عملة وطنية بعملة أجنبية، ويطلق اسم سعر الصرف على النسبة التي تتم على أساسها مبادلة النقد الوطني بالنقد الأجنبي.

- أما التعريف الثالث: فيعرفه الطاهر لطرش على أنه عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى. وفي الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات هما:

- التسعير المباشر: فهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الحال القليل من الدول من يستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا في المركز المالي في لندن يقاس الجنيه الإسترليني كما يلي:

$$1 \text{ جنيه إسترليني} = (DZD) 121.214 \text{ GBP} \text{ دج}$$

- أما التسعير الغير مباشر هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ومعظم العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر مثلا:

$$1 \text{ دج} = 008250.0 \text{ جنيه إسترليني}^1$$

¹ درفال يمينية، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر 2010، ص2-4

2-وظائف سعر الصرف: اهم وظائف سعر الصرف الممثلة في مايلي:

ا-الوظيفة القياسية: يقصد بها أن سعر الصرف يسمح بمقارنة أسعار السلع المحلية بأسعار السلع المشابهة في الدول الأخرى.

ب-الوظيفة التطويرية: يمكن استخدام سعر الصرف في تطوير بعض القطاعات الاقتصادية في الدولة، من خلال منحها أسعار صرف ملائمة عند الاستيراد أو التصدير.

ج-الوظيفة التوزيعية: عند حدوث انخفاض في قيمة عملة قيادية، فان الدول الشريكة لصاحبة تلك العملة سوف تستفيد، وفي حالة ارتفاع قيمة العملة القيادية فان الاقتصادات الشريكة سوف تدفع مزيد من هذه العملة ثمنا لاستيرادها¹.

ثانيا: أنواع سعر صرف العوامل المؤثرة عليه وأنظمته

1-أنواع سعر الصرف: تنقسم أنواع الصرف كالآتي:

1-1-أسعار الصرف الثنائية: وتنقسم إلى:

ا-سعر الصرف الاسمي: يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة أجنبية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية².

¹ زيات عادل، إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016/2017، صص 18-19

² بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012/2013، صص 15

يتغير سعر الصرف الاسمي يوميا، وهذه التغيرات تسمى تدهورا أو تحسنا، كما يمكن لسعر الصرف أن يأخذ منحى اتجاهها مغايرا لمستواه الحالي في الأجل الطويل، وكذلك يمكن أن يذبذب بشدة تبعا لظروف العرض والطلب، ويمكن تثبيت سعر الصرف الاسمي إذا حافظت السلطات على مستوى مستقل لسعر الصرف الاسمي إما عن طريق التدخل (بيع أو شراء) في سوق الصرف أو عن طريق عدم السماح بتنفيذ المعاملات بالنقد الأجنبي من خلال مؤسسة رسمية (البنك المركزي) أو بسعر محدد قانونيا.

وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي معمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت بنفس العملة في نفس البلد¹.

ب- سعر الصرف الحقيقي: يعرف سعر الصرف الحقيقي على انه عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، فمثلا ارتفاع معدل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤد إلى تغيير في أرباح المصدرين. ومع تطورات وتغيرات كلا من معدلات الفائدة ومستويات الأسعار في جميع الدول بالإضافة إلى سلوكيات المتعاملين في سوق الصرف الناتجة عن العوامل النفسية فإن سعر الصرف الاسمي لا يعبر عن سعر الصرف الحقيقي، وذلك لأن سعر الصرف الحقيقي يجمع تقلبات سعر الصرف الاسمي ومعدلات التضخم، كما أن السعر الحقيقي للصرف يعبر عن مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة، حيث أنه في حالة اتجاه مؤشر سعر الصرف الحقيقي نحو الارتفاع فإن ذلك يدل على ضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، وعلى العكس في حالة انخفاض المؤشر فإن ذلك يعتبر عامل إيجابي يؤدي إلى ارتفاع القدرة التنافسية وبالتالي تشجيع الصادرات، لذلك فإن حركة المؤشر الحقيقي للصرف ذات أهمية كبيرة بالنسبة لميزان المدفوعات بالإضافة إلى تطور ونمو الأسواق السلعية والنقدية والمالية².

¹ بن قدور علي نفس المرجع السابق، ص.ص 15

² عبد الرحمان عبد الجليل، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم و العمل، الجزائر، المجلد 4، العدد 3(6)، سبتمبر 2015، ص.ص 7-

1-2- سعر الصرف الفعلي: وينقسم الى:

أ- سعر الصرف الفعلي الاسمي: يعرف سعر الصرف الفعلي الاسمي، على أنه عدد الوحدات المحلية المدفوعة أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم، إعانات مالية...

ويعرفه بعض الاقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجح كل عملة على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية، وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية ويعبر سعر الصرف الفعلي الاسمي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، أي أن سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، ويبدل سعر الصرف الفعلي على مدى تحسن وتطور عملة بلد ما بالنسبة لسلة من العملات خلال فترة زمنية

ب- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: يعرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو اخضاع سعر الصرف الفعلي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية

1-3- سعر الصرف التوازني: يعرف سعر الصرف التوازني على انه: السعر الذي يؤدي الى التوازن المستديم لميزان المدفوعات، عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وكاف، ويعرف كذلك على أنه السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية فسعر الصرف التوازني مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات¹

¹ نوفل بعلول، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017/2018، ص.ص 8-10

2- العوامل المؤثرة في سعر الصرف: أهم العوامل التي تقسم كما يلي:

2-1- العوامل الاقتصادية: يقصد بالعوامل الاقتصادية العوامل ذات الطبيعة المادية المرتبطة بالاقتصاد المحلي والعالمي مثل ميزان المدفوعات للدولة المصدرة للعملة يؤثر على قيمة العملة بشكل واضح حيث نجد مثلا أن الدولة التي يكون ميزان مدفوعاتها يعاني من عجز مزمن تتجه قيمة عملتها إلى من العوامل الاقتصادية المؤثرة على تحديد سعر الصرف في الأسواق الدولية: عمليات المضاربة، وعمليات التغطية، التي تحدث لتقادي أي خسارة ناتجة عن توقعات بانخفاض سعر العملة في المستقبل. و بينما تعتبر تغيرات أسعار الصادرات والواردات، وأثرها على مركز ميزان المدفوعات، و ارتباط ذلك بتحديد سعر الصرف¹

2-2- العوامل غير الاقتصادية: تمثل في:

أ- **الإضرابات والحروب:** تعتبر الإضرابات والحروب السياسية وحالات الحروب الداخلية من العوامل المؤثرة على سعر الصرف.

ب- **النفقات السياحية:** إن زيادة إقبال السياح على الدولة ما يؤدي زيادة الطلب على عملتها وبالتالي فإن سعر صرف هذه الدولة سوف يرتفع مقابل عملات الدول الأخرى.

ج- **الإشاعات والمعلومات الجديدة:** وفقا لنظرية كفاءة أسواق الصرف تضمن أسعار الصرف الحالية كل المعلومات الخاصة بالمتغيرات الأساسية، وعليه فإن ما يسبب تقلبات أسعار الصرف هو وصول معلومات جديدة حول هذه المتغيرات الأساسية.

3- أنظمة سعر الصرف: وتشمل ما يلي:

3-1 نظام الصرف الثابت: يعرف على أنه النظام الذي يتم فيه تدخل السلطات النقدية في تحديد مستوى سعر الصرف وذلك عن طريق مراقبة دخول وخروج العملات الذهبية، إذ يمكن للسلطات القيام تثبيت سعر عملتها بالنسبة إلى عملة سلة من العملات الأجنبية

3-2 نظام الصرف المرن: إن نظام الصرف المرن يعني ترك العملة يتحدد في السوق وفقا لقوى العرض و الطلب كأية سلعة أخرى، و عليه لا تكون هذه محددة أو معرفة بعملية دولية أو بمعيار دولي كالذهب، و تراوح أنظمة الصرف المرنة بين سعر الصرف العائم²

¹ حمدي عبد العظيم، التعامل في أسواق العملات الدولية، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، ص.ص 24-25

² جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية (دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (199-2010)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/2013، ص.ص 20-41

مرورا بسعر الصرف المدار وانتهاء بسعر الصرف الزاحف وبعكس نظام الصرف الثابت الذي يستوجب توظيف السياسات الاقتصادية المحلية لتلبية متطلبات التوازن الخارجي فان نظام الصرف المرن يعطي الحرية لصانعي السياسات في اختيار الملائم منها للاقتصاد المحلي¹.

المطلب الثالث: "أهمية الدولار الأمريكي في الاقتصاد العالمي"

لقد أضحى الدولار الأمريكي العملة رقم واحد في مختلف التعاملات الدولية، يرجع هذا لعدة أسباب و عوامل، إلا أنه مر بعدة هزات ما جعل مكانته تتراجع في ظل بروز عملات أخرى. **أولاً: مكونات السيولة الدولية:** يعد مفهوم السيولة بالعملة الأجنبية مفهوماً أوسع نطاقاً أيضاً من فكرة صافي الاحتياطات الدولية، ويراعي مفهوم السيولة بالعملة الأجنبية قنوات التسرب من موارد العملات الأجنبية الموجودة والناشئة عن الأنشطة المالية للسلطات اتجاه المقيمين وغير المقيمين في فترة الاثني عشر شهراً التالية². تتكون السيولة الدولية من:

- **الذهب:** تعتمد الزيادة في هذا النوع من السيولة الدولية الذي يعرف بالذهب النقدي على الإنتاج الجديد من الذهب العالمي، غير أن هذا لا يعني أن كل ما ينتج من الذهب يضاف إلى الاحتياطي العالمي، فالواقع أن جزءاً كبيراً من هذا الإنتاج يكتنز بواسطة الأفراد، أو يجد طريقه إلى الصناعة.

- **عملات الاحتياطي الدولية:** هي عبارة عن عملات وطنية تقبل الدول الأخرى الاحتفاظ بها باعتبارها بديلة من الذهب وقادرة على القيام بدور أساسي في تسوية المدفوعات الدولية، بشرط أن تتمكن الدول الأخرى من الحصول عليها بسهولة عن طريق التبادل التجاري العادي

حقوق السحب الخاصة: حق السحب الخاص هو أصل احتياطي استحدثه الصندوق سنة 1969 ليصبح مكملاً للأصول الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء، وتتحدد قيمة حق السحب الخاص وفقاً لسلة من خمس عملات الدولار الأمريكي- و اليورو و اليوان الصيني و الين الياباني و الجنيه الاسترليني³.

¹ جعفري عمار، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 41.

² عبة عبد الرحمان، دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية، المؤتمر العالمي العاشر للاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، بيروت، لبنان، 19-20 ديسمبر 2009، ص. 18.

³ صندوق النقد الدولي، حقوق السحب الخاصة، ادراج 26 أغسطس 2019، تصفح 07/07/2020

<https://www.imf.org/external/arabic/index.htm>

ثانيا: بداية هيمنة الدولار الأمريكي:

وقد شهد النظام النقدي العالمي فترة من الاضطرابات خلال الفترة الممتدة من الحرب العالمية الأولى إلى العالمية الثانية حيث حاولت بريطانيا في عام 1925 العودة، إلى نظام قاعدة الذهب، واضطرت إلى التخلي عنه مرة أخرى في عام 1931، وما زاد من اضطرابات النظام النقدي خلال هذه الفترة الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929-1933) حيث قامت العديد من الدول بتطبيق نظام الرقابة على الصرف، وقامت الولايات المتحدة بتخفيض قيمة الدولار بنسبة 40 %، واستمرت هذه الاضطرابات إلى غاية قيام نظام نقدي جديد بعد اتفاقية بروتن وودز 1944.¹

وبذلك أصبح الدولار هو المحور الأساسي للنظام النقدي الدولي الجديد و نقطة الارتكاز في نظام استقرار أسعار الصرف و يرجع ذلك الى أن الولايات المتحدة الأمريكية خرجت منتصرة من الحرب و بكامل قوتها الاقتصادية، على عكس الدول الأوروبية التي كانت مسرحا لهذه الحروب².

¹ عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة ماجستير غير

منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2016/2015، ص.ص. 64-65

² بوشناق أحمد، لعلمي فاطمة، ضرورة إصلاح النظام النقدي الدولي، مجلة الحقيبة، جامعة أدرار، الجزائر، ص.ص. 309.

المبحث الثاني:

الإطار النظري حول النفط الخام

يعتبر النفط الخام أحد أكثر السلع تداولاً في العالم نظراً لتزايد الصناعات في العالم التي أصبحت تحتاج إلى استخدام النفط الخام بدرجة كبيرة و زيادة وسائل النقل و تطورها .

المطلب الأول: ماهية النفط الخام ومعايير قياسه ومراحل إنتاجه

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم النفط الخام الذي تعددت تعاريفه و التطرق إلى معايير قياس النفط الخام و مراحل إنتاجه .

أولاً: ماهية النفط الخام

1- مفهوم النفط الخام: شكّل استخراج النفط في مطلع القرن العشرين نقلة نوعية جديدة في التاريخ الإنساني، بعد أن أصبح مصدراً رئيسياً للطاقة اللازمة لتدوير آلة الصناعة في الدول المتقدمة¹.

كما أجمع علماء الجيولوجيا على تحديد نشأت النفط، يوجد في باطن الأرض وأعماق البحار وتجمعات من المواد الهيدروكربونية، تكونت منذ أمد بعيد نتيجة لتفكك بقايا الحيوانات والنباتات تحت بقايا من الطين، بتأثير من حرارة الشمس عبر ملايين من السنوات، والهيدروكربونات مركبة من عنصري الهيدروجين والكربون، فقد تكونت بشكل سوائل أو غازات أو جوامد².
النفط هو مادة سائلة لها رائحة خاصة ومميزة، ويتنوع لونه بين الأسود والأخضر والبني والأصفر، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة تختلف بحسب الكثافة النوعية لمادة النفط الخام³.

¹ إبراهيم الصحاري، العراق، حرب أخرى من أجل النفط والهيمنة، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الاشتراكية، العراق، 2002، ص 18

² حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، الطبعة الأولى، بيسار للنشر، لبنان، 2000، ص 22

³ خومية فتية، أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر دراسة حالة فترة (2000-2016)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2017/2018، صص 03

- 2- الأهمية الاقتصادية للنفط: تمثل أهمية الاقتصادية للنفط فيما يلي:

- النفط مصدر رئيسي وحيوي للطاقة: يعد النفط في الوقت الراهن المصدر الأول والأساسي للطاقة، التي تعد بدورها هي المحرك لدواليب الاقتصاد العالمي، والطاقة النفطية حتى الآن هي أوفر أنواع الطاقة التقليدية التي تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية وأسهلها وأفضلها، كما أن تبعية المجتمع العصري للنفط أصبحت وثيقة، ويعد استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي.

- النفط بصفته مصدرا للإيرادات المالية: يعد النفط مصدرا لتمويل النشاط الاقتصادي وتتضح أهميته بصفة جلية في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له، والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على إيراداته لتمويل الدخل الوطني وإحداث التراكم الرأسمالي وتمويل خطط التنمية الاقتصادية.

- ويسهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عال جدا، وخاصة حينما يكون في شكل مشتقات بترولية. النفط المستهلك في العالم يصل إلى 80% .

- دور النفط في القطاع الصناعي: يذهب نحو قطاع الصناعة، و هنا يمكن القول ان العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم من دون نفط

- دور النفط في القطاع الزراعي: دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق عليه اسم ((البترولية))¹

- 3: مكونات النفط الخام: يتكون من:

- يتكون خام البترول من خليط من المشتقات البترولية (الإسفلت، زيت الوقود، الكيروسين والبنزين) التي تختلف نسبتها اختلافا بينا من خام إلى آخر.

- يختلف خام البترول من حيث اللون من الأسود إلى البني إلى الأخضر و إلى الكهرماني، إما من حيث الكثافة يختلف خام البترول منها ما يقرب من كثافة المياه، كلما قلت درجة كثافة خام البترول كان ذلك ذليلا على ارتفاع نسبة المشتقات الخفيفة كالبنزين، مما يرفع من ثمن خام البترول و بالعكس².

¹ علة مراد،دراسة تقلبات أسعار النفط و أثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية حالة الجزائر للفترة(2000-2014)،مجلة رؤى اقتصادية،الجزائر، يناير 2017 ص.ص96-97

² بيوار خنسي،البترول أهميته مخاطره تحدياته،الطبعة الأولى،دار نارس للطباعة والنشر،أربيل العراق،2006،ص11-12

- تتواجد مكونات خام البترول بالحالة السائلة مشتقات البترول، الحالة الغازية (الغازات) المعادن الثقيلة والمواد الأخرى.
- هناك عدة أنواع من مشتقات البترول السائلة واغلبها خطرة على الصحة اذا ازدادت عن تركيز الحد المسموح¹.

ثانيا: معايير قياس تصنيف النفط الخام: يصنف النفط الخام على حسب المعايير التالية:

1- تصنيف النفط الخام على أساس التركيب الكيميائي: استخدم هذا التصنيف مع ظهور الصناعة النفطية، فكان التركيز على المنتجات أو المشتقات الكيميائية التي يمكن استخلاصها من تكريره أنذلك، والأنواع التي يضمها هذا التصنيف هي:

- **نفط ذو أساي بارافيني:** يفضل استخدامه في زيوت التشحيم ذات الجودة العالية و هو الأسهل و الأقل تكلفة في عملية التكرير.
- **نفط ذو أساس نافثيني:** يحتوي على نسبة عالية من المواد الإسفلتية، و هو مناسب لإنتاج الغازولين .

- **نفط متوسط:** يتكون من مزيج من النوعين السابقين، حيث يحتوي على الشمع البارافيني والمواد الإسفلتية معا، ويندرج معظم نفط المنطقة العربية تحت هذا النوع. يمكن أن ينتج البلد الواحد أنواعا عدة من النفط الخام، ولكل نوع كثافته الخاصة، بل أحيانا يكون هذا الاختلاف داخل الحقل البترولي الواحد، فقد يوجد في طبقة معينة نفط خفيف، و في طبقة أخرى نفط ثقيل.

2- تصنيف النفط حسب مكان المنشأ:

- **خام برنت:** تستخدم قيمته لتسعير ثلثي واردات العالم المتداول بها من النفط الخام، و على الرغم من أن الدول الأوروبية تستهلك أغلب إنتاج خام برنت، لكنه يصدر أحيانا الى الولايات المتحدة الأمريكية و البلدان الإفريقية .

- **خام غرب تكساس:** أنه من النفوط الخفيفة الحلوة، وزنه النوعي 396 درجة ويحتوي على 0.24 في المائة من الكبريت فقط ما يجعله يتفوق على نفوط أوبك وعلى خام برنت²

¹ بيوار خنسي، مرجع سبق ذكره، ص12

² موقع بتروليوم، تاريخ النصف 2020/07/01.

<http://petroleum-today.com/index.php>

ثالثا: مراحل إنتاج النفط الخام: يمر النفط الخام بأربع مراحل من الاستطلاع والاستكشاف الى أن يصل الى التكرير هي كما يلي:

أ-مرحلة الاستطلاع و الاستكشاف: و تشمل هذه المرحلة عمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي، يبدأ الجيولوجي في مستهل هذه المرحلة بالبحث عن التجمعات البترولية عن طريق دراسة الصخور المكشوفة على سطح الأرض، حيث يسجل على خرائط خاصة المناطق المحتمل اعتبارها منابع و مصادد للنفط و الغاز، كما يسجل مواقع الصخور التي لا يحتمل احتوائها على أي منها، و يقوم بعدها بقياس و تسجيل أوضاع الطبقات الصخرية من حيث استوائها وانحدارها مع تجميع عينات من مختلف الصخور، حيث يقوم خبير الحفريات بفحصها لتحديد عمرها النسبي من خلال معرفة ما تحويه من آثار حيوانية و نباتية قديمة. وهكذا يستطيع الجيولوجي التنقيب من خلال الربط بين سائر البيانات المتوفرة لديه أن يقرر موقع الحفر الى حد بعيد

ب-مرحلة التنقيب والحفر: بعد أن ينتهي الجيولوجي والفيزيائي من تحديد مكان يحتمل وجود النفط فيه، تبدأ الخطوة التالية بالحصول على ترخيص بالقيام بعملية الحفر المراكز والخطوات الفرعية التالية:

- الإعداد: تشمل كل النشاطات الخاصة بتنظيف المكان وتسوية الأرض وشق الطرق اللازمة لنقل أجهزة ومعدات الحفر
- الحفر: قد تقوم بالحفر الشركة المنتجة صاحبة الامتياز نفسها أو قد تعهد بها الى شركات أخرى متخصصة في الحفر.
- ج-مرحلة الإنتاج والنقل: وتشمل كل العمليات التي تتم مع الزيت الخام من وقت استخراجها حتى شحنها، فتقسم هذه المرحلة إلى عدة عمليات أهمها:
- دفع الزيت: ويشمل كل الإجراءات التي تتم لإيصال الزيت الخام من باطن الأرض الى سطحها¹.

¹ عبد المالك ميانى، الاقتصاد العالمي للمحروقات (النفط و الغاز الطبيعي) دراسة تحليلية استشرافية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2008، ص.ص 5-7

- النقل والتخزين: ويشمل هذا انتقال الزيت الخام من الآبار حتى محطات التكرير أو الشحن، وذلك عن طريق خطوط أنابيب أو ناقلات، أو تخزين هذا الزيت في المستودعات ليتم دفعه بواسطة المضخات في الأنابيب الموصلة الى محطة الشحن.

د-مرحلة التكرير: يقصد بالتكرير إعادة ترتيب الجزيئات من الهيدروجين والكربون لتكوين مجموعات تختلف عن تلك الموجودة في الزيت الخام، ويتم ذلك بتسخين الزيت ومعالجته بالطرق المختلفة¹، وتتصف صناعة التكرير بأن نسبة الوزن المفقود فيها ضئيل جداً، بل ربما تزيد في أحيان كثيرة من حجم المواد الخام المستخدمة فيها²

المطلب الثاني: الاحتياطي النفطي الخام وأنواعه وأهميته في السوق النفطية:

يحضى الاحتياطي النفطي بأهمية كبيرة من طرف الدول و المنظمات العاملة في مجال النفط و يختلف من دولة الى أخرى بسبب عدة اعتبارات .

أولاً: مفهوم الاحتياطي النفط الخام: تجمع مختلف المصادر المهمة بالشؤون النفطية على أن الاحتياطي النفطي في العالم يزداد عاماً بعد عام بسبب استخدام التقنيات الحديثة والاكتشافات الجديدة³، الاحتياطي البترولي الكلي هو حجم البترول القابل للإنتاج من مصادر بترولية مخزنة باطن الأرض، ويقدر هذا الاحتياطي في وقت معين اعتماداً على أسس علمية ومعايير اقتصادية بأنه ذو ربحية تجارية.

كما يعتمد حجم الاحتياطي على طرق الإنتاج المتبعة والتي غالباً ما تعتمد على طبيعة الطاقة الكامنة بالخزان البترولي والتي تحدد نوعية القوى الدافعة لبترول، إضافة إلى استخدام وسائل أخرى (طرق الإنتاج الثانوي) بهدف زيادة معدل الاستخراج وبالتالي زيادة الاحتياطي⁴

¹ عبد المالك مبانى، مرجع سبق ذكره، ص.ص.9.

² محمد أزهري سعيد السماك وآخرون، جغرافيا النفط و الطاقة، منتدى أقرأ الثقافي، العراق، 1981، ص 139

³ حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص.ص.23

⁴ بيوار خنسي، مرجع سبق ذكره، ص.ص.46-47

ثانيا: أنواع الاحتياطي النفطي الخام: تمثل أنواع الاحتياطي النفطي الخام في مايلي:

1-الاحتياطيات المؤكدة " les réserves prouvées " :هي كمية التي يمكن استخراجها و بدرجة معقولة من اليقين،من المكامن الجيولوجية المعروفة و هذا في سياق الظروف الاقتصادية السائدة و إجراءات العمل و الأنظمة الحكومية القائمة .SPE: وفقا لجمعية مهندسي البترول

2-الاحتياطيات المحتملة " les réserves probable " :وهي تلك الاحتياطيات الغير مثبتة أو الغير متأكد من وجودها أو هي عبارة عن الكميات البترولية المكتشفة،والغير مقدرة كمياتها بصورة دقيقة و نهائية،ان هذا النوع من الاحتياطي مؤكد الوجود من الناحية الفنية و الجيولوجية و لكنه غير معروف بصورة دقيقة في كمياته أو في جوانبه الاقتصادية.

3-الاحتياطيات مكتشفة الغير "les réserves possibles": وهي تعرف بكميات البترول التي لم يتم اكتشافها بعد والتي يتصور الجيولوجيون وجودها في أماكن وأبار غير معلومة حتى الآن، ولم يتم مسحها جيولوجيا ولا البحث فيها عن البترول ورغم أن هذا الحجم غير مكتشف حتى الآن ولكن يمكن تقديره اعتماد على معرفتنا بماضي الاكتشافات السابقة وبالتالي فهي تمثل الإنتاج في المستقبل¹.

¹ وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة في قطاع المحروقات -دراسة حالة الجزائر-،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،2013/2012، ص.ص.25-28

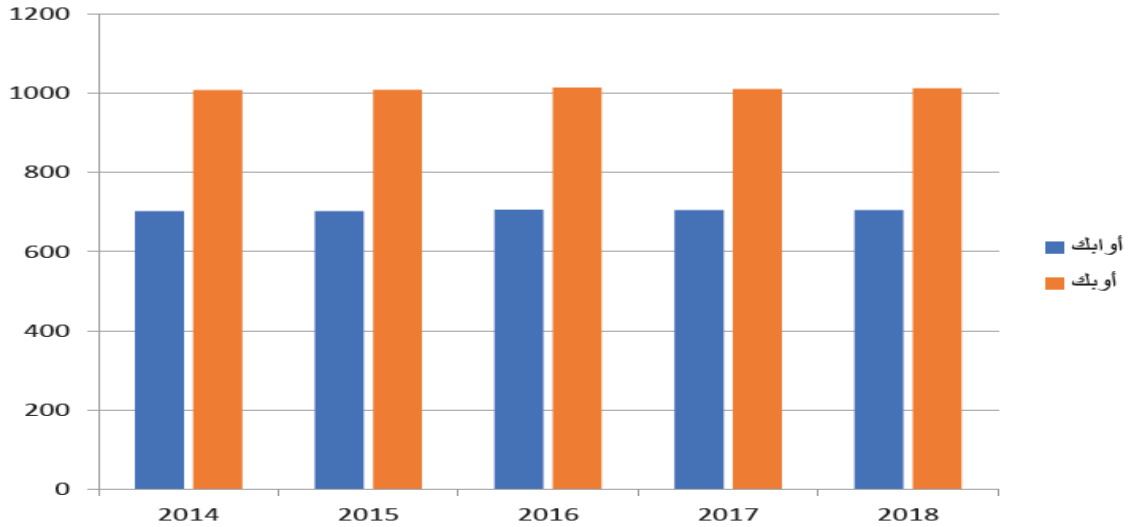
ثالثاً: أهمية الاحتياطي النفطي: تتمثل أهمية الاحتياطي النفطي في مايلي:

- معرفة تطور الاحتياطي البترولي أمر ضروري لقياس مدى نجاح الجهود المبذولة في التنمية والاستكشاف،
- قرارات الاستثمار في التخطيط لعمليات الحفر تتخذ بناء على ارقام الاحتياطي القابلة للإنتاج والمتوقعة خلال العمر الاقتصادي للمشروع ارقام الاحتياط البترولي وتطور الإنتاج ضرورة لتحديد سياسات الحكومات والتخطيط للتنمية و موارد التمويل للموازنات،
- معرفة الاحتياط البترولي أمر ضروري للأطراف المشتركة في عمليات الإنتاج والاستكشاف والتنمية.

ان عملية تحديد الاحتياطي البترولي لحقل أو لخزان ما تستند الى عوامل عديدة، منها (الفنية، الاقتصادية، السياسية، المناخ والرأي العام، تأثيره بمسائل حماية البيئة من التلوث)) جميع هذه المؤشرات متحركة، تتغير بتغير الزمان و المكان و المجتمع¹

والشكل التالي يبين تطور الاحتياطي النفطي من سنة 2014 الى 2018:

الشكل رقم (01-01): تطور الاحتياطي النفطي من سنة 2014 الى 2018 المقارنة بين تطور احتياطي النفط الخام بين الدول الأعضاء وأوبك (مليار برميل في نهاية العام)



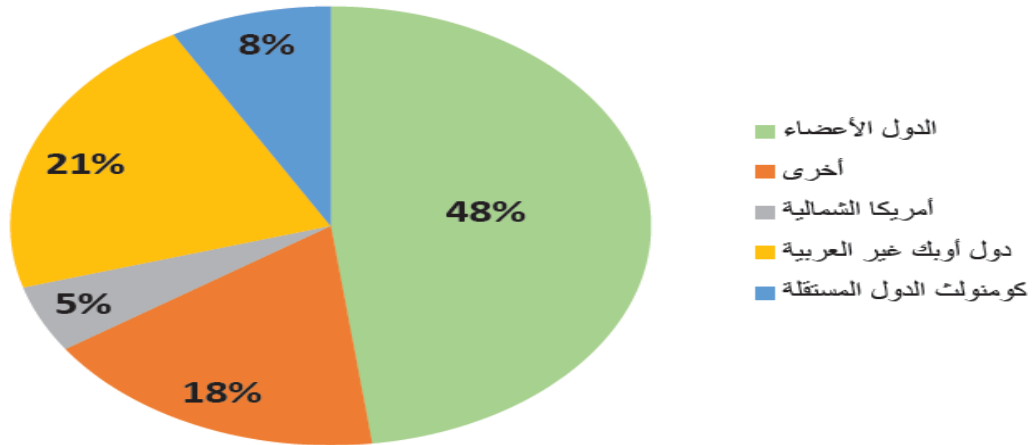
المصدر: منظمة أقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العالم السنوي الخامس و الأربعون، السنة 2018، ص.ص. 179

¹ بيوار خنسي، مرجع سبق ذكره، ص. ص. 48

من الشكل يبين لنا:

- تباين بين نسبة الاحتياطي النفطي الخام بين دول الأوبك ودول الأوبك حيث تفوق دول الأوبك في نسبة الاحتياطي النفطي ما بين 2014 و2018 حيث تعدى 1000 مليار برميل في سنة 2018.
- تفوق دول الأوبك في نسبة الاحتياطي البترولي قد يكون بسبب تخفيض عملية الإنتاج من قبل المنظمة.
- زيادة الاستهلاك النفطي وحجم الإنتاج لدول الأوبك جعل نسبة الاحتياطي فيها يقل عن باقي العالم.

الشكل رقم (01-02): توزيع الاحتياطي النفطي التقليدي في العالم سنة 2018



المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، مرجع سبق ذكره، ص128

نلاحظ من الشكل استحواذ دول الأوبك على النسبة الأكبر من حجم الاحتياطي نفطي التقليدي بنسبة 48% تراجع حجم الاحتياطي النفطي لدول أمريكا الشمالية، نتيجة لزيادة حجم الاستهلاك النفطي خاصة للولايات المتحدة الأمريكية و زيادة حجم الصناعات، واحتواء دول الأوبك على نسبة كبيرة من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط الخام يدل على تخفيض الإنتاج النفطي في هذه الدول .

المطلب الثالث: تطور استهلاك النفط الخام في السوق العالمية

لقد شهد استهلاك النفط الخام تقلبات عديدة بسبب عدة عوامل خاصة في الألفية الأخيرة و هذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المطلب التالي .

أولاً: لمحة عن تطور استهلاك النفط الخام: يعد استشراف الاستهلاك العالمي، للنفط والغاز، أمرين حاسمين بالنسبة الى سياسات الطاقة في الدول المستهلكة، وتوقعات النمو والتنمية في الدول المنتجة، وفي العلاقات التجارية المتبادلة بين الطرفين كذلك¹.

لقد شهد الاستهلاك العالمي للنفط نمواً معتبراً بنسبة 35.6% ما بين سنتي 1980 و2006 خلال هذه الفترة، وبمعدل ارتفاع سنوي يقدر بـ 1.17% ، وعلى الرغم من تأثير الأزمة النفطية على معدلات الاستهلاك خلال النصف الأول من الثمانيات و الذي شكل صدمة قوية لمختلف اقتصاديات الدول النفطية، إن توزيع نسب الاستهلاك العالمي للمحروقات بصفة عامة، وللنفط بصفة خاصة، معاكسة تماماً لصورة توزيع نسب الاحتياطات العالمية لها، وهذا ما يجعل خارطة الاقتصاد العالمي تختلف عن مثيلاتها للقطاعات الأخرى، فالإحصائيات المتوفرة لسنة 2006، تشير إلى أن منطقة الشرق الأوسط ذات أكبر نسبة من الاحتياطات العالمية (61.5%)، كانت حصتها 7.2% فقط من الاستهلاك العالمي للنفط، في حين أن دول (OPEC) ذات الاحتياطي الضئيل 6.6% فقط، بلغت حصتها 58.1% من الاستهلاك العالمي لنفس السنة.

كما تملك منطقة أمريكا الشمالية حصة مهمة من الاستهلاك العالمي بلغت 28.9% منها 24.1% نسبة الولايات المتحدة الأمريكية من الاستهلاك العالمي، لتبقى بذلك لتبقى لذلك محتلة لصدارة، فترتيب الدول من حيث الاستهلاك، أما دول الاتحاد الأوروبي فقد بلغت حصتها 18.6% من الاستهلاك العالمي، و في ذات السياق، سجل مع بداية الألفية الجديدة، توسع معتبر لاستهلاك النفط من قبل أسواق دول الاقتصاديات الصاعدة، كالصين ذات المرتبة الثانية في الاستهلاك العالمي بنسبة 9%، و كذا الهند بنسبة 3.1%².

¹ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عصر النفط التحديات الناشئة، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، الإمارات، 2011، ص: 27.

² عبد المالك مباني، مرجع سبق ذكره، ص ص 52-53.

ثانياً: واقع استهلاك النفط الخام ما بين سنتي 2006 و 2019:

تطور استهلاك العالم للنفط بوتيرة متصاعدة فلقد ارتفع استهلاك العالم بين 2007م و2017م من 86.8 إلى 97.2 مليون برميل باليوم أي بواقع مليون برميل سنوياً. وفي 2018م تتوقع أوبك أن يرتفع الاستهلاك بحوالي 1.6 مليون برميل باليوم ليصل إلى 98.7 مليون برميل باليوم. وبحسب شركة إكسون فإن على العالم أن يستثمر سنوياً 400 مليار دولار للمحافظة على إنتاج هذه الكميات من النفط بسبب نضوب كثير من الحقول بالعالم، وبلا شك فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع معدل كلفة إنتاج النفط بالعالم.

وترى أوبك أن الطلب العالمي على النفط سيصل في 2040م إلى 111 مليون برميل باليوم بينما ترى إكسون وشركة BP أن الطلب سيكون أعلى من ذلك، وبكل الأحوال فإن الجميع يرى نمواً إيجابياً على النفط وتأثير ضمن المتوقع للسيارة الكهربائية حتى 2040م. وستكون الصين والهند وبحكم عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة بهما العمود والأساس لنمو طلب العالم على النفط¹.

¹ سليمان الخطاف، موقع ألفا بيا، تاريخ التصفح 2020/07/01
<https://alphabeta.argaam.com>

المبحث الثالث:

الدراسات السابقة

يعتبر موضوع النفط الدولار الأمريكي والعلاقة بينهما أحد أهم المواضيع التي شهدت عدة دراسات سابقة ومتنوعة تناولت وحللت العلاقة بينهما نظرا لعدة ارتباطات بين المتغيرين المذكورين

المطلب الأول: لمحة حول أبرز الدراسات السابقة

سنحاول في هذا المطلب إبراز بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع العلاقة بين سعر النفط الخام وسعر صرف الدولار الأمريكي وحللتها من خلال عدة نماذج وإحصائيات.
أولا: دراسات باللغة العربية:

1-المذكرات:

العربي بوعلام، محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط الخام و سعر صرف الدولار بطريقة فترة الدراسة من 02-01-2009 إلى 03-12-2010، ص:12 مذكرة ماجستير، ECM جامعة الجزائر 03،الجزائر،2011/2012

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير العلاقة بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط الخام باستخدام الأساليب القياسية الحديثة كاختبار استقلال السلاسل الزمنية والتكامل سببية جرنجر Grange المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، حيث حاولت تحديد العلاقة بين أسعار النفط الخام العالمية وأسعار الصرف الدولار مقابل الأورو، لتبين من اختبارات الاستقرار باستخدام جذور الوحدة (Unit root) أن المتغيرين غير مستقران في المستوى العام إلا أنهما يكونان مستقران في الفروق الأولى.

2-المقالات:

ب- رقية سهلي، راتول محمد، تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو وانعكاساتها على تطورات سوق البترول العالمية، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، العدد 11، ديسمبر 2016.

ترمي هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة بين أسعار صرف الدولار بالنسبة للأورو وأسعار النفط، وأهم الانعكاسات المترتبة عن هذه العلاقة على تطورات السوق البترولية العالمية، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي الاستنباطي بأداتيهما الوصف والتحليل. توصلت الدراسة إلى أن التغيير في أسعار صرف الدولار تخلف أثرا كبيرا على صناعة النفط العالمية،

وبقدر تباين القراءات حول أسباب هذا الانحدار، تتباين التقديرات حول تداعياته في ضوء احتدام الجدل حول قضية استخدام أسعار النفط كأداة ضغط على تطورات السوق البترولية العالمية من خلال محدداته المتمثلة في العرض والطلب وكذا على المخزون الاستراتيجي العالمي.

ج- عياد هشام، المقاربة الخطية بين أسعار النفط، الذهب والدولار: دراسة قياسية باستعمال النماذج ذات النظم المتغيرة الماركوفية للفترة 1999-2016، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد السادس، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ديسمبر 2016.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة الخطية بينائتين من أسعار أهم السلع العالمية الإستراتيجية: الذهب والنفط وكذا سعر صرف الدولار، أهم وأكثر السلع تداولاً في الأسواق العالمية وأكثر سلعتين لهما التأثير الكبير على الاقتصاد العالمي ألا وهما أسعار النفط العالمية وأسعار الذهب العالمية وكذا علاقتهما بسعر صرف الدولار.

استعملت الدراسة نماذج الانحدار الذاتي ذات النظم الماركوفية لتحديد عدد الأنظمة التي تخضع لها أسعار النفط والعلاقة مع سعر الذهب وسعر صرف الدولار، وكذا حساب احتمالات كل نظام واحتمال الانتقال بين الأنظمة، وذلك بالاعتماد على بيانات شهرية للفترة من شهر يناير 1999 والى غاية شهر سبتمبر 2016 لنموذج VER المسماة بـ MSVAR.

ودلت النتائج على وجود نظامين أساسيين لأسعار النفط العالمية، نظام رواج نظام كساد، وكذا على أن نظام الرواج هو الأكثر تمثيلاً للعلاقة في السنوات الأخيرة 93% في الفترة t بنسبة 95%، مقابل 7% لنظام الكساد الذي كان سائداً قبل 2000 في الفترة t و t+1 للفترة. و 5 % للفترة t+1.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1-Apostolos Kiohos, aNikolaos Sariannidis, Determinants of the asymmetric gold market. Investment Management and Financial Innovations, Volume 7, Issue 4, 2010.

حاول الباحثان دراسة العلاقة قصيرة الأجل لأسعار النفط والأسواق المالية على أسواق الذهب العالمية من خلال استعمال نماذج ARCH للفترة من جانفي 1999 الى أوت 2009 ببيانات يومية.

دلت النتائج على أن النموذج الأمثل للدراسة هو النموذج GARCH-GRJ وبينت المخرجات على أن العلاقة بين أسواق الطاقة وسوق الذهب علاقة إيجابية طردية، في حين كانت العلاقة بين الأسواق المالية وسوق الذهب علاقة عكسية سلبية.

2- -Rodriguezbetwee oil price and exchangerate(2018 مارس 28) César Castro Rozo , Robeca Jiménez

تساهم في فهم التفاعل الديناميكي بين سعر الصرف الفعلي في الولايات المتحدة الأمريكية و سعر النفط من خلال نموذج VAR- TVP مع استخدام البيانات الشهرية من 1974- 2017 تمثلت النتائج، في أن رد فعل سعر الصرف الوم.أ على صدمة أسعار النفط سلبي في المدى القصير و ايجابي في المدى الطويل لكنه ذو دلالة إحصائية فقط للصددمات قبل سنة 2000.

المطلب الثاني: الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

نلاحظ أن معظم الدراسات السابقة تكلمت حول العلاقة بين سعر صرف الدولار الأمريكي وسعر النفط الخام من منظورين الأول من منظور قياسي كدراسة عياد هشام، المقاربة الخطية بين أسعار النفط، الذهب والدولار وغيرها من الدراسات إلا أن بعض الدراسات لم تركز على الجانب التاريخي والتحليلي لتطور الدولار الأمريكي وعلاقتها بأسعار النفط وخاصة في ظل الأزمات العالمية والاضطرابات الاقتصادية.

أما دراستنا فتركز على تحليل العلاقة بين أسعار نفط غربي تكساس (التي شهدت تقلبات حادة بلغت حدود الأسعار السالبة لأسعار العقود الآجلة لنفس النوع من النفط) مع أسعار صرف الدولار الأمريكي في ظل الأزمة الصحية العالمية الحالية وما انجر عنها من تقلبات غير مسبوقه في الأسواق العالمية. إما العامل المشترك بين دراستنا و معظم الدراسات أن التقلبات التي تحدث في أسعار الصرف للدولار الأمريكي تؤثر على أسعار النفط الخام بالزيادة أو النقصان بالأخص ما تطرقت إليه دراسة العربي بوعلام العربي .

خلاصة الفصل الأول:

إن بروز الدولار الأمريكي و تطوره كان ضرورة حتمية لتطور النظام النقدي العالمي وظهور آليات جديدة في نظام الصرف الدولي، و هذا ما يجعلنا نستنتج من خلال هذا الفصل من مظاهر هيمنة الدولار الأمريكي استحوازه على أغلب المبادلات الدولية حيث أصبح العملة الرئيسية في تسعير كل المبادلات الدولية و نخص بالذكر النفط الخام، هذا الأخير الذي أصبح يسعر بالدولار الأمريكي و ينقسم النفط الخام عدة أنواع و هذا ما تطرقنا اليه في هذا الفصل إلا أننا ركزنا في الفصل اللاحق خام غرب تكساس الأمريكي نظرا للتطورات الكبيرة التي شهدتها أسعاره خلال فترة الأزمة الصحية العالمية الحالية.

الفصل الثاني: العلاقة التطبيقية بين أسعار
صرف الدولار الأمريكي وأسعار النفط الخام

تمهيد:

مرت أسعار النفط الخام بتطورات عديدة خلال السنوات السابقة الى يومنا هذا والتي عرفت ارتفاع وانخفاض نخص بالذكر الأسعار الاسمية والأسعار الحقيقية ولقد كانت هذه التقلبات بفعل عدة عوامل وأسباب عديدة من بينها الأزمات النفطية المتعددة على مدار الزمن. دون إغفال التقلبات الحاصلة في أسعار الدولار الأمريكي هذا الأخير الذي أصبحت علاقته بأسعار النفط كبيرة نظرا لتأثير كل منهما على الآخر وهذا ما سوق نتطرق اليه في فصلنا هذا من خلال دراسة تقلبات أسعار النفط الخام وأهم الأزمات النفطية، وكذا دراسة و تحليل العلاقة الموجودة بين أسعار صرف الدولار الأمريكي وأسعار النفط الخام في السوق العالمية من خلال تحليل الإحصائيات و البيانات المتحصل عليها و محاولة إسقاطها على الواقع الحالي بالأخص من خلال ظهور أزمة صحية جديدة ألا و هي انتشار فيروس الكورونا هذا الأخير الذي أثر على السوق النفطية و أسعارها وأسعار صرف الدولار الأمريكي ومحاولة مدى تأثير هذه الأزمة عن العلاقة الموجودة بين أسعار صرف الدولار الأمريكي وأسعار النفط الخام بالتركيز على نفط غربي تكساس دونا عن غيره .

المبحث الأول:

أسعار النفط وتغيراته في السوق العالمية

يعتبر النفط أحد أهم الثروات الطبيعية على وجه الأرض، باعتباره عصب الحياة بجميع جوانبها حيث ترتبط اقتصاديات الدول الحديثة بكل جوانبها وقطاعاتها بمصادر الطاقة، التي يعد النفط أهمها على الإطلاق.

واكتسب بذلك النفط أهمية متزايدة بسبب ندرة المصادر البديلة من جهة وارتفاع تكلفتها من جهة أخرى، فعملية تحديد أسعار النفط الخام في الوقت الحاضر والمستقبل تعتمد في جزء أساسي منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية للنفط الخام وكذا معرفة قوة الدولار الأمريكي ومعدلات صرفه، وهذا سوف نتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول أسعار النفط وتغيراتها

ارتبط تحديد أسعار النفط بالدولار، كما مرت بعدة تقلبات نتجت عنها أزمات نفطية على مر التاريخ الاقتصادي.

أولاً: العوامل المؤثرة أسعار النفط الخام: العوامل المؤثرة في السوق النفطية تتمثل في:

1- عوامل اقتصادية: إن الاستقرار الاقتصادي في سوق النفط العالمي يعتمد على العرض والطلب و الموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي من النفط، لأن النفط سلعة إستراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي، فهناك عوامل تؤثر في جانب العرض و الطلب العالميين على النفط و من أهم هذه العوامل:

▪ **الطلب البترولي:** ويقصد به الكميات المطلوبة من النفط الخام أو مشتقاته من مواد إنتاجية أو استهلاكية أو صناعية، أو ببتروكيماوية بغرض تلبية الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي و النوعي على السلعة النفطية(خام أو منتجات مكررة) عند سعر معين و خلال فترة زمنية محددة،

و يتأثر الطلب البترولي بعدة عوامل خارجية تعمل على نقل منحنى الطلب إلى اليمين فيزداد معدل الطلبات أو ينحاز إلى اليسار، مسببا نقصا في الكميات المطلوبة، و المتمثلة في النمو الاقتصادي و درجة التقدم الصناعي، سعر النفط الخام وأسعار المنتجات البترولية¹.

¹ مهدي حسنية، بوظراف الجليلي، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، مجلة المالية و الأسواق، الجزائر، المجلد 5، العدد 9-2018،

- **سعر النفط الخام و منتجاته المكررة:** إن انخفاض السعر يؤدي إلى زيادة الطلب، والعكس في حالة ارتفاعه و ينطبق ذلك سواء على النفط الخام أو منتجاته المكررة .
- **السعر النسبي للطاقات المنافسة:** تؤثر الأسعار النسبية للطاقات البديلة في أسعار النفط، فعندما ينخفض السعر النسبي لوقود معين تميل حصته النسبية في مزيج الوقود إلى الارتفاع، ولقد حفز ارتفاع أسعار النفط خلال عقد السبعينات من القرن العشرين الدول الصناعية المستهلكة للنفط على البحث عن بديل مناسب له ليحل محله أو يشاركه في الأهمية النسبية ضمن مصادر الطاقة المختلفة.
- **معدل النمو الاقتصادي:** إن زيادة معدل النمو الاقتصادي تطلبت زيادة استهلاك النفط، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الكبير، وانخفاض النمو الاقتصادي يؤدي الى انخفاض الطلب على النفط¹،

و بالتالي هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي و الطلب على النفط.

- **العرض البترولي:** هو عبارة عن استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق والكمية المعروضة من النفط لها تأثير كبير على أسعار البترول فالعلاقة بين كل من الكمية المعروضة و سعر البترول هي علاقة عكسية، فزيادة المعروض من السلعة البترولية يؤدي إلى انخفاض الأسعار، بينما في حالة انخفاض الكمية المعروضة فيحدث العكس² .

¹ علة مراد، مرجع سبق ذكره، ص 101-102

² مهدي حسنية، بوظراف الجبالي، مرجع سبق ذكره، ص 123

ويتأثر العرض البترولي بعدة عوامل خارجية والتمثلة في:

- ◆ **الطلب النفطي:** يعد الطلب النفطي من العوامل الرئيسية المؤثرة في العرض النفطي، انطلاقاً من الفكرة أن الطلب يخلق العرض؛ بحيث إذا لاحظ أحد المنتجين زيادة في الطلب على النفط نتيجة للعوامل التي سبق ذكرها، فإن ذلك يشجعه على زيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لزيادة الإنتاج، والعكس في حالة نقص الطلب .
- ◆ **الاحتياجات النفطية:** تعد قاعدة الارتكاز الأساسية للإنتاج النفطي الذي يتطلب التحقق من التقدير الحقيقي للاحتياجات، فالمبالغة في تقدير حجم الاحتياطي يؤدي إلى زيادة الإنتاج ومنه زيادة العرض، كما أن عمليات التنقيب تحدد الكميات المعروضة من النفط.

◆ **دور المنظمات الدولية:** تؤثر سلوكيات عرض النفط العالمي في دور المنظمات الدولية ذات العلاقة المباشرة بقطاع النفط وصناعته وعلى رأسها:

منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) : أسست منظمة (أوبك) في سبتمبر من عام 1960 باتفاق الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط آنذاك، وهي السعودية و العراق و إيران و الكويت و فنزويلا و كان السبب الرئيسي نشأتها هو خلق كتل لمواجهة الشركات النفطية الكبرى التي كانت تسيطر على أسعار النفط، و بذلك أصبحت "أوبك" أهم منظمة منشأة من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها .

وتضم المنظمة في عضويتها حالياً اثنتي عشر دولة، وقد هدفت المنظمة إلى تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء وتوحيدها و تطويرها، وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحها منفردة أو مجتمعة، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة في وضع السياسات التسعيرية التي تضمن تحقيق استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية¹، ثم زاد أعضائها إلى عشرة أعضاء بعد انضمام كل من ليبيا، والإمارات، وقطر، والجزائر، واندونيسيا وعقد المؤتمر الأول في الجزائر سنة 1975.²

¹ علة مراد، مرجع سبق ذكره، ص102

² عبد الحفيظ عبد الرحيم محجوب، دور أوبك بقيادة السعودية في استقرار أسواق النفط العالمية، دار ناشري للنشر الالكتروني، السعودية، مارس 2017، ص13

الوكالة الدولية للطاقة (IEF): أنشأت هذه الوكالة رد فعل على ارتفاع أسعار النفط في عام 1973 و 1974 لتوحيد جهود الدول المستهلكة و تنظيمها في وجه منظمة الأوبك، ففي عام 1974 دعا الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع واشنطن بغرض تنسيق الجهود لتنمية مصادر الطاقة البديلة في اطار منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OECD ، و أثناء نشأتها ضمت الوكالة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية، فيما يبلغ عدد أعضائها حاليا 18 دولة، و مقرها باريس¹ والجدول الموالي يوضح أهم الدول المصدرة للنفط الخام:

الجدول رقم (01-02) أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول جانفي 2019

الدول	نوع النفط	سنة العضوية	المنطقة	ملاحظات
العراق	البصرة الخفيف	1960	الشرق الاوسط	دولة مؤسسة
فنزويلا	خام ميرايا	1960	امريكا الجنوبية	دولة مؤسسة
ايران	الخام الثقيل	1960	الشرق الاوسط	دولة مؤسسة
المملكة العربية السعودية	الخام العربي الخفيف	1960	الشرق الاوسط	دولة مؤسسة
الكويت	خام التصدير	1960	الشرق الاوسط	دولة مؤسسة
ليبيا	خام السدر	1962	افريقيا	/
الامارات العربية المتحدة	خام مريان	1967	الشرق الاوسط	/
الجزائر	صحاري بلند	1969	افريقيا	/
نيجيريا	خام بوني	1971	افريقيا	/
الاكوادور	اورينت	1973	امريكا الجنوبية	/
الغابون	رابي الخفيف	1975	افريقيا	انسحبت سنة 1994 و عادت سنة 2016
انغولا	خام جيراسول	2007	افريقيا	/
غينيا الاستوائية	زافير	2017	افريقيا	/
الكونغو	جينو	2018	افريقيا	/

المصدر: قصري محمد عادل، كرامة كمال، أفاق منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" و رهاناتها المستقبلية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة العدد 37، افريل 2019، ص: 64

¹ علة مراد، مرجع سبق ذكره، ص. ص 103

الجدول يوضح أن معظم أعضاء منظمة الأوبك من قارتي آسيا بخمسة دول و إفريقيا و سبعة دول وهذا ما يفسر وجود العديد من الدول من القارتين الأخيرتين في لائحة الأكبر الدول المصدرة للنفط و السعودية ومن أعضاء القارة الأمريكية (فنزويلا و الإكوادور)، إذن تتكون أعضاء المنظمة من ثلاث قارات بالرغم من أن الدول الإفريقية الأعضاء غير مؤسسة للمنظمة الأوبك إلا أنها مع مرور السنوات أصبحت هي الأكثر ضمن الأعضاء المشكلة للمنظمة.

2-عوامل غير اقتصادية:

- **العوامل الجيوسياسية:** تلعب العوامل الجيوسياسية دوراً هاماً ومؤثراً في ارتفاع أسعار النفط في التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية ، وتدفع أسعار النفط إلي الارتفاع، وبذلك بقي العامل السياسي عاملاً آنياً ومرحلياً مرهوناً بظروف سياسية معينة .
- **العوامل النفسية:** تلعب العوامل النفسية دوراً كبير في سوق النفط لا تختلف كثير في أهميتها وحجمها عن العوامل الأخرى، من حيث كمية العرض وحجم الطلب، بل تتداخل جميع العوامل بشكل قوي ليشكلا في النهاية الصورة الأخيرة لسوق النفط¹.
- **المتغيرات المناخية:** تؤثر التغيرات المناخية على مدار العام في مستويات الطلب على النفط، حيث لوحظ مثلاً أن مستويات الطلب في الدول المستهلكة تنخفض خلال فصل الصيف نتيجة ارتفاع درجات الحرارة في مقابل ارتفاع طلبها في فصل الشتاء² .

ثالثاً: أسواق النفط:

1-تعريف السوق النفطية: وقد تعددت التعاريف منها:

- ◆ **التعريف الأول:** هي المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية بسعر وزمن معلومين، أو هو المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض و الطلب في زمن و سعر معلوم³ .

¹ عماد الدين محمد المزيني،العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية،مجلة جامعة الأزهر،المجلد15،العدد01،فلسطين،2013ص.339.

² علة مراد،مرجع سبق ذكره،ص102.

³ رقية سهلي و راتول محمد،تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو و انعكاساتها على تطورات سوق البترول العالمية،مجلة رؤية اقتصادية،جامعة الشهيد حمه لخضر،الجزائر، العدد 11،ديسمبر 2016،30 ديسمبر 2016 ص.478

♦ **التعريف الثاني:** هي "السوق البترولية التي يتم التعامل بمصدر مهم من الطاقة وهو النفط"،

إذن يحرك هذه السوق النفطية قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين و الشركات البترولية¹.

2- خصائص السوق النفطية:

♦ سوق دولية أو عالمية: إذ أن جميع دول العالم تتبادل السلعة النفطية سواء طالبة أو عارضة لها في شكل الخام أو في شكل منتجات نفطية بصورة عامة.

♦ سوق غير موحدة: فهي مجموعة أسواق متباينة ومختلفة في مستوى تطورها وتركيبها الاقتصادي والقوى الفاعلة في السوق كسوق البلدان المتقدمة صناعيا أو الدول النامية أو السوق الاحتكاري أو السوق الفوري .

سوق ذات طابع شبه احتكاري: فهي في فعاليتها الرئيسية أي خضوعها لعدد قليل من الأطراف النفطية وخاصة للكبار منهم في التأثير على النشاط أو المعاملات سواء في جانب العرض أو الطلب²

المطلب الثاني: تغيرات الأسعار النفطية في ظل الأزمات النفطية العالمية

إن الطفرات النفطية تلك القفزات المفاجئة والتفائنية في أسعار النفط، تبدأ بشكل مفاجئ في الأسعار وفي الأسعار الفورية وتتأكد فيما بعد في الأسعار الحقيقية، وهي دينامية ضد الكبت الممارس من قبل شركات النفط السبع الكبرى، ومارسته الوكالة الدولية للطاقة فيما بعد.

أولا: الأزمات النفطية خلال السبعينات: فقد تميزت هاته المرحلة بأزمتين هامتين:

1- الأزمة النفطية سنة 1973:

1- نظرة عامة: أدى استخدام الدول العربية للنفط كسلاح ضد العالم الغربي إلى نشوب أزمة نفطية كبيرة كان لها وقع على الاقتصاد العالمي، وساهمت في إحداث تغيير جذري في موازين قوى السوق النفطية العالمية لصالح الدول المنتجة³

¹ عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول الى نظام الصرف المرن دراسة تحليلية و تقييمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2017/2018، ص 478

² عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص 478

³ خومية فتحة، مرجع سبق ذكره، ص 46.

و هكذا كانت قرارات البلدان الرئيسية المنتجة للنفط تأكيداً لحريتها على ((الأخوات السبع))، و كانت لها ثلاث نتائج في الأجل القصير بالنسبة لدول مجلس التعاون الاقتصادي و التنمية بشكل عام، و فرنسا بوجه خاص وهي:

◆ تسارع ارتفاع الأسعار

◆ اختلال الموازين التجارية

◆ تراخ هام في النشاط الاقتصادي¹

ب- تطورات أسعار النفط الخام: كانت أسعار النفط مستقرة طيلة السنوات التي سبقت عام 1973 عند مستوى قريب من 3.6 دولار إذ إن أسعار النفط كانت بيد الشركات العالمية وخاصة مجموعة من الشركات تعرف باسم الأخوات الـ 7 (إكسون وموبيل وشيفرون وغلف وتكساكو وشل وبي بي) وكانت هذه الشركات هي التي تضع الأسعار بالاتفاق فيما بينها وكانت هي التي تحدد حجم العرض في السوق ولهذا كان السوق مستقراً ومتوازناً في أغلب الأحيان.

وانهار هذا النظام بعد القرار الذي اتخذه المنتجون العرب للنفط داخل أوبك في الكويت عام 1973 بحظر تصدير النفط العربي إلى الولايات المتحدة احتجاجاً على دعمها لإسرائيل في حربها ضد مصر آنذاك. وسرعان ما بدأت أسعار النفط في الارتفاع. وواصلت الأسعار ارتفاعها تدريجياً حتى بلغت 12 دولاراً بنهاية عام 1974. واستقرت الأسعار عند مستوى بين 12.5 دولار و 14 دولاراً خلال الفترة ما بين 1974 و 1978 وكان إنتاج أوبك حينها مستقراً عند 30 مليون برميل يومياً. ولكن بقاء الأسعار مرتفعة ساهم كذلك في زيادة الإنتاج من خارج أوبك خلال نفس الفترة ليرتفع من 25 مليون برميل يومياً إلى 31 مليون برميل يومياً².

¹ دانييل أرنورد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمم و اليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص 55

² وائل مهدي، تقلبات أسعار النفط. تاريخ طويل من التجارب، جريدة الشرق الأوسط، 10 ديسمبر 2014

<https://aawsat.com/home/article/>

2- الأزمة النفطية 1979:

1- نظرة عامة: بعد الأزمة النفطية السابقة تأكد أن عصر النفط الرخيص واحتكار الشركات النفطية العالمية على تحديد الأسعار قد انتهى، وأصبحت الدول المنتجة للنفط لا ترضى بقيمة تراها أقل من السعر العادل لنفطها، و على هذا ظهرت أزمة نفطية ثانية في سنة 1979 تعددت أسبابها ونتائجها. أدت الاضطرابات السياسية في إيران مع نهاية عام 1978 إلى تطورات مثيرة في السوق النفطية العالمية، بدأت هذه الاضطرابات بإضراب عمال النفط الإيرانيين عن العمل بتاريخ 13 أكتوبر 1978، واتسع هذا الإضراب ليؤدي إلى توقيف الإنتاج في 18 أكتوبر 1978، وفي تاريخ 6 نوفمبر 1978 تمكنت الحكومة الإيرانية من فض الإضراب وإعادة تشغيل منشآت الإنتاج، لكن مع حلول تاريخ 4 ديسمبر 1978 عاود العمال إضرابهم، ومع تصاعد الثورة الإيرانية توقف الإنتاج الإيراني تماما يوم 26 ديسمبر 1978، وبالتالي اختفى من السوق العالمية الإنتاج الإيراني المقدر بخمسة ملايين برميل يوميا، هذا النقص أثار خوف المستهلكين وأصحاب مصافي النفط خاصة وأنه جاء في وقت تزايد استهلاك النفط في دول الشمال (فصل الشتاء)¹.

¹ خومية فتحة، مرجع سبق ذكره، ص50

ب-تطور أسعار النفط الخام:في عام 1979 انطلقت في إيران وانقطعت إمدادات النفط حينها عن السوق بما يقارب نحو 2 مليون برميل يوميا. وتضاعفت الأسعار في ذلك العام لتصل القيمة الاسمية للبرميل إلى 25 دولارا. وكانت هذه أعلى قيمة يصل إليها سعر برميل النفط منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وفي عام 1980 بدأت الحرب العراقية - الإيرانية التي تسببت في هبوط إجمالي إنتاج النفط من البلدين من 6.5 مليون برميل يوميا قبل الحرب إلى نحو مليون برميل يوميا في عام 1981. وبسبب الحرب في الخليج ارتفع متوسط أسعار النفط إلى 35 دولارا في 1980 ثم إلى 37 دولارا في 1981 انخفضت أسعار النفط بصورة كبيرة والسبب في ذلك كان سوء إدارة أوبك للسوق وطمع وجشع الدول الأعضاء الذين عملوا المستحيل لإبقاء أسعار النفط عالية. لكن بقاء أسعار النفط عالية هو ما تسبب في تدمير الطلب على النفط واتجاه العالم نحو¹.
ترشيد الطاقة واستخدام البدائل، كما ساهم ذلك في زيادة الإنتاج من خارج أوبك وبخاصة من بحر الشمال الذي كان قاصمة ظهر لأوبك.

وانخفضت أسعار النفط من 35 دولارا في 1981 إلى 31 دولارا في 1982 ثم تواصل الهبوط إلى 29 دولارا في عام 1983 واستمر ليصل إلى 28 دولارا في 1984 وأخيرا إلى 26 دولارا في 1985 قبل أن تنهار في عام 1986 وتصل إلى 14 دولارا مجددا كما كانت عليه في عام 1978

ونتيجة لسياسات أوبك الخاطئة وجشع دولها انخفض إنتاج أوبك ليصل إلى قرابة نصف إنتاجها السابق البالغ 30 مليون برميل مع تراجع الطلب وزيادة الإنتاج من خارج أوبك. وحاولت أوبك خلال هذه الفترة فرض نظام الحصص على دولها ثم حاولت السعودية خلال هذه الفترة لعب دور المنتج المرجح في محاولة يائسة لرفع الأسعار. وتحت هذا الدور كان على السعودية أن تدع كل دول أوبك تنتج كل ما تقدر عليه للوصول إلى سقف الإنتاج حينها ثم تقوم هي بإكمال النقص. وحاولت أوبك في ذلك الوقت الدفاع عن سعر محدد وهو 28 دولارا ثم عادت للدفاع عن سعر 18 دولارا إلا أن النفط كان لا يزال عند 14 دولارا، بسبب دور المنتج المرجح الذي لعبته السعودية انخفض إنتاجها اليومي إلى 2 مليون برميل بحلول منتصف عام 1986 وانتهت هذه الأمور المأساوية بإعفاء الشيخ يمانى من منصبه¹.

¹ وائل مهدي، مرجع سبق ذكره

ثانيا- الأزمات النفطية خلال حقبة الثمانينات: ونميز أزميتين هما:

1- الأزمة النفطية عام 1986:

1-لمحة عن الأزمة: فقد كانت بفعل فاعل و بعمل منظم من وكالة الطاقة الدولية التي أعدت برنامجا لدولها لتخفيض الاستهلاك بشكل عام، و النفط بشكل خاص.

و بحلول منتصف عام 1986، هبط سعر برميل النفط إلى حافة الـ 11.575 دولار أمريكي للبرميل . و معه تحولت أربع من ست بلدان تشكل مجلس التعاون الخليجي من صافي دائنة إلى صافي مدينة²

ب-تطور أسعار النفط الخام: لقد استمر سعر النفط الخام المعلن والرسمي من قبل منظمة الأوبك في سريانه والتعامل به في السوق النفطية خلال الفترة " 1980- 1982 " وخلال أواسط عام 1983، حيث أن العديد من أعضاء الأوبك لم يلزموا بسعرها الرسمي مثل إيران ونيجريا ، حيث أجرت تخفيضات في أسعار نفطها تراوحت بين 4 و 5.5 دولار للبرميل ، وبلدان من خارج الأوبك مثل انجلترا والنرويج بإجراء تخفيض ب 3 دولار للبرميل، ولم يتمكنوا من الوصول إلى قرارات لمعالجة تلك الأوضاع بسبب انعدام وحدة الأوبك واستمرار خلافات أعضائها، إلا في أواسط عام 1983 حيث اتفقت الأوبك على خفض سعر النفط بمقدار 5 دولار للبرميل ليصبح 29 دولار بدلا من 34 دولار، لم يمضي عام على ترتيبات أوبك السابقة حتى بدأت السوق العالمية تعاني من تزايد اضطراب السوق على إثر قيام كل من إنجلترا والنرويج بتخفيض أسعار نفطها 2 دولار للبرميل وأعقبتهما نيجريا بعد ذلك بتخفيض سعرها ب 2 دولار للبرميل دون تنسيق مع المنظمة³

¹ وائل مهدي،مرجع سبق ذكره

² بوشول السعيد، محمد الأمين مصباحي،انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية،مجلة رؤى اقتصادية،الجزائر 30 ديسمبر 2015، ص19

³ صورية مساني،الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة(1995-2014) دراسة قياسية،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة فرحات عباس سطيف01،الجزائر،2018/2019،ص18

لذلك اجتمعت أوبك في جنيف يوم 1984/10/29 للحيلولة دون انهيار أسعار النفط واتخذت قرارا بتخفيض حصته الإنتاجية إلى حدود 16 مليون برميل باليوم بدل حصتها السابقة 17.5 مليون برميل لليوم وتكوين لجنة لمراقبة السوق والأسعار .

لكن خلال الفصل الأول من عام 1986 حدث تدهور سريع وكبير في أسعار النفط الخام حيث انخفضت الأسعار رسميا إلى حدود 50 % في سعر البرميل الواحد، انخفض تدريجيا وسريعا إلى حدود 12 دولار للبرميل الواحد خلال الثلاث أشهر من عام 1986، و بدأ الهبوط السريع في بحر الشمال من 30.7 دولار للبرميل في شهر نوفمبر الى 20 دولار للبرميل و استمر في انخفاضه إلى حدود 10-12 دولار لشهري مارس و أبريل من عام 1987 و نجم عن حالة تدهور للأسعار بصورة كبيرة تجاوزت 50 % عما كانت عليه في نهاية 1985 اثار سلبية نسبة للتناقض الكبير في الإيرادات النفطية للدول المنتجة و المصدرة للنفط¹ .

الجدول رقم (02-02): تطور أسعار النفط الاسمية و الحقيقية خلال الفترة ما بين 1980 و 1989

السنوات	0198	1198	2198	3198	4198	5198	6198	7198	8198	1989
السعر الاسمي	28.64	32.51	32.38	29.04	28.20	27.01	13.53	17.73	14.24	17.31
السعر الحقيقي	13.21	15.57	16.01	14.73	14.89	14.04	5.54	6.29	4.57	5.79

المصدر: زمال وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص.ص.51.

من خلال الجدول يوضح تطور سعر البترول الخام في السوق منذ بداية 1980-1985 أنها قد جسدت مرحلة اضطراب وعدم استقرار، بل هي مرحلة تراجعية وانخفاض وتدني للسعر اسميا وفعليا، بالإضافة إلى محدودية وفعالية منظمة الأوبك وتأثيرها على تنظيم وتوجيه السوق والسعر.

كما نلاحظ تذبذب سعر الصرف الاسمي بين سنتي 1980 و 1989، إلا أنه في عام 1986 شهد انخفاضا ملحوظا وصل إلى 13.53 دولار، ما قد يبرر ذلك تأثير الأزمة النفطية 1986 على ذلك، كذلك سعر الصرف الحقيقي الذي شهد أيضا انخفاضا كبيرا عام 1986 ثم ارتفاع قليلا في سنة 1987 ووصل إلى 6.29 دولار و ليعاود الانخفاض إلى 4.57 دولار .

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 18-19

بعد تاريخ 1986، بدأ النظام النفطي العالمي، يشهد تكويننا لتحكيم آليات السوق، إذ أن العقلانية في أداء أسواق النفط صار أمرا واقعيا، بحيث أصبحت تنتظر منظمة OPEC. نظرا لحاجيات النمو الاقتصادي العالمي بكيفية ايجابية سواء من حيث المستوى المعقول للأسعار التي تدافع عنه، أو من حيث إمداده بالكميات الكافية من النفط، غير أن ثمة أخطاء وقعت فيها المنظمة في هذا المجال، إذ انخفضت أسعار النفط إلى أقل من للبرميل \$13 عام 1998 نتيجة القرار الخاطئ بزيادة حصص دول EPEC في مواجهة الكساد الاقتصادي في آسيا، وعن مبالغة كبيرة في تقديرات العرض من قبل وكالة الطاقة الدولية، وقد دفعت تلك الأسعار كثير من المحللين إلى الاستنتاج بأن العالم قد دخل فصلا طويلا و جديدا من فصول أسعار النفط المنخفضة .

2- الأزمة الآسيوية البترولية 1998

1- نظرة عامة: تعرضت السوق النفطية العالمية إلى عدة ظروف أدت إلى حدوث اختلال كبير في العرض والطلب، فمن ناحية الطلب عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك، فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطلب، أما من ناحية العرض النفطي فقد ارتفعت الإمدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي.

ب- تطورات أسعار النفط الخام : ظلت أسعار النفط تدور في فلك العشرين دولارا طيلة السنوات السبع بين 1990 و 1997 وهو العام الذي انهارت فيه الاقتصاديات الآسيوية وتسبب بما يعرف بالأزمة الآسيوية. وكانت أوبك قد اجتمعت في إندونيسيا في ذلك العام واتفقت على رفع إنتاجها وتزامن هذا مع انهيار الطلب وفي الوقت ذاته مع بدء الأمم المتحدة للعراق تصدير نفطها تحت برنامج النفط مقابل الغذاء، وبفضل هذه الظروف انهارت الأسعار لتصل إلى 10 دولارات مجددا وسجل متوسط سعر النفط في 1998 11 دولارا للبرميل، وانتهت هذه الأزمة بفضل محاولة من الوزير السعودي علي النعيمي وتمكن من إقناع أوبك والمنتجين خارجها مثل المكسيك والنرويج بخفض الإنتاج لرفع الأسعار، وفي عام 1999 ارتفعت أسعار النفط إلى 16 دولارا ثم إلى 27 دولارا في عام 2000 استعادت أوبك ومنتجو النفط عافيتهم¹.

¹ وائل مهدي، مرجع سبق ذكره

الجدول رقم (02-03): تطور أسعار النفط الاسمية و الحقيقية خلال الفترة ما بين (1990-1999)

المصدر: زمال وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص52

من خلال الجدول تبين في الفترة ما بين 1990 الى 1999 أن سعر الصرف الاسمي شهد تراجع خاصة في سنة 1998 بسبب الأزمة المالية في ذلك العام، ولقد أثرت الأزمة على

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
السعر الاسمي	22.26	18.62	18.44	16.33	15.53	16.86	20.29	18.68	12.28	17.48
السعر الحقيقي	6.38	5.19	4.81	4.61	4.24	4.24	5.01	4.89	3.21	4.62

أسعار الصرف الحقيقية أيضا التي شهدت هي كذلك تهاوي وانخفاض بالأخص كما ذكرنا سابقا في عام 1998.

تأثير الأزمة النفطية الآسيوية عام 1998 على أسعار النفط الاسمية كان أكثر من تأثيرها على أسعار النفط الحقيقية أسعار النفط الاسمية شهدت تقلبات غير مستقرة ومتباينة من سنة 1990 إلى سنة 1999.

ثالثا- الأزمات النفطية خلال حقبة الألفية الثانية: ونميز ثلاث أزمات أهمها:

1- الأزمة النفطية عام 2008:

1- نظرة عامة: عام 2008 كان مخبيا للأمال. ففي ذلك العام اشتدت المضاربة على أسعار النفط وساهمت في ارتفاع الأسعار ووصولها إلى 147 في يوليو (تموز) ذلك العام وهو أعلى مستوى لها في التاريخ. إلا أن الأسعار انهارت في النصف الثاني من ذلك العام بعد أن تقلصت المضاربة وضعف الطلب بسبب الأزمة المالية العالمية التي نشأت نتيجة سقوط المصارف الأميركية الكبرى وانهايار شركات الرهن العقاري. وانخفضت الأسعار بنهاية عام 2008 إلى ما دون 40 دولارا للبرميل¹

ب- تطور أسعار النفط الخام: عرفت أسعار النفط تذبذبا خلال الفترة: 2000-2003، فمع بداية القرن الواحد والعشرين استعادت أسعار النفط انتعاشها، حيث استقر السعر عند 27.6 دولار لبرميل سنة 2000، و يرجع ذلك إلى زيادة الاستهلاك العالمي للنفط بسبب موجة البرد الشديد التي ميزت فصل الشتاء في الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا، و كذا الضرائب الباهظة التي فرضتها الحكومات الأوروبية على أنواع الوقود المختلفة، مما أدى إلى موجة من الاضطرابات و الاحتجاجات في فرنسا و بريطانيا لتشمل كل أوروبا.

ونظرا لأن الأوبك في تلك الفترة كانت تملك أكبر حصة من الإنتاج العالمي للنفط 40 % ويملك أعضائها نسبة 80 % من الاحتياطات العالمية للنفط، فان الوكالة الدولية للطاقة AIE، أرسلت للأوبك تقريرا حول وضع السوق الذي عرف نقصا في العرض بمعدل 3 ملايين برميل يومي خلال الربع الأول من عام 2000، وضغطت على المنظمة لرفع الإنتاج و في مارس من نفس العام عقدت الأوبك اجتماعا و اتخذت فيه قرار برفع حصص الإنتاج ب: 500000 برميل في اليوم في حالة ارتفاع الأسعار عن أكثر من 28 دولار للبرميل خلال 20 يوم²

ابتداء من العام 2003 دخل العالم مرحلة جديدة، حيث حصل تغيرا هيكليا في الطلب على النفط و بلغت الزيادات في الطلب ما يقارب (1.5)م ب/ي، و قد زامن ذلك مع اختلالات كبيرة في العرض نتيجة الاضطرابات السياسية في عدد من دول أوبك. فقد أدى إضراب شامل

¹ وائل مهدي، مرجع سبق ذكره

² مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة (2000-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد

03، المجلد 09، 31-12-2016، ص ص 207-208

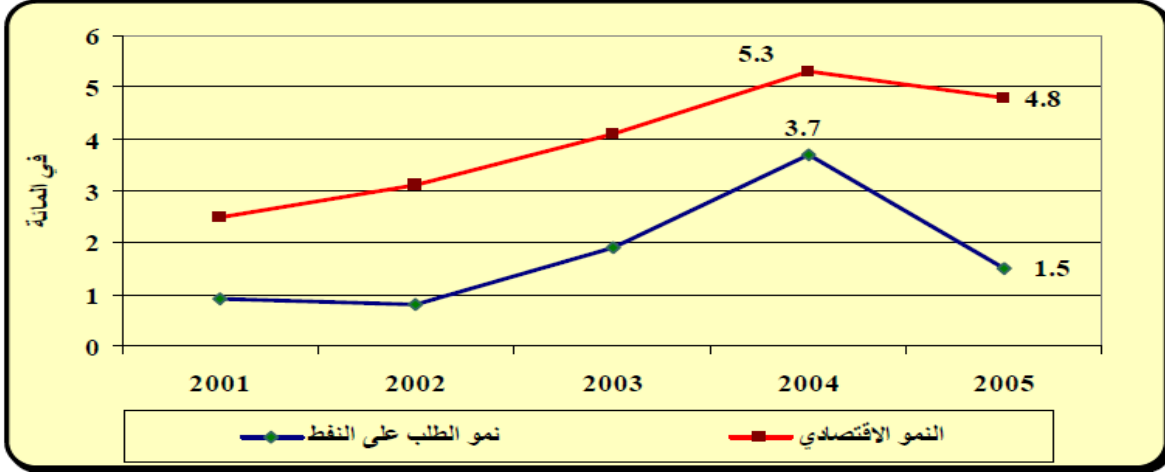
في فنزويلا في بداية 2003 الى إيقاف معظم الصادرات النفطية الفنزويلية، بعد ذلك إضرابات قبلية في نيجيريا، لتأتي بعد حرب العراق ارتفع متوسط أسعار سلة أوبك لسنة 2003 إلى (28.20) \$/ب، ليتواصل الاتجاه التصاعدي للأسعار خلال عام 2004 الى أن بلغت حاجز (45) \$/ب، في الربع الأخير من العام نفسه واستمرارا ديناميكيا عام 2004، شهدت أسعار النفط تصاعدا مستمرا خلال السنوات 2006، 2005، 2007، (باستثناء الذي حدث خلال الأشهر الأخير للعام 2006) ،أما عن الأسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع المستمر فقد كانت مرتبة أساسا باستمرار زيادة الطلب المدعومة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي¹ لكن .واتخذت أوبك قرارا في ذلك العام في اجتماع وهران التاريخي في الجزائر بعمل أكبر تخفيض جماعي في تاريخ المنظمة وعلى أثره تم سحب 4.2 مليون برميل يوميا من السوق. واستعادت الأسعار عافيتها منذ ذلك الحين² .

¹ بن سبع حمزة، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة، التضخم) في دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية VAR الجزائر للفترة (1970-2010) ،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2012، ص15

² وائل مهدي، مرجع سبق ذكره

الشكل الموالم وضح ومقارنة بين النمو الاقتصادي ونمو الطلب على النفط:

الشكل رقم(02-01): النمو الاقتصادي و نمو الطلب على النفط ما بين "2005 - 2001"



المصدر: التقرير العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2006، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2006، ص:87

من خلال الشكل يبين العلاقة بين النمو الاقتصادي و النمو على الطلب فالملاحظ يتبين لنا أن في منتصف سنة 2001 الى منتصف سنة 2004 معدلات النمو الاقتصادي ترتفع بصفة مستمرة الى أن وصلت للارتفاع 5.3%، على عكس معدل النمو على الطلب التي عرف ارتفاع في سنة 2002 إلى سنة 2004 ووصلت إلى 3.7% ثم عرفت تراجع مت سنة 2004 إلى غاية 2005 انهارت إلى 1.5% ثم تراجعت معدلات النمو الاقتصادي إلى ووصلت إلى 4.8% ، إما يبرر أن هناك علاقة طردية بين معدلات النمو الاقتصادي و معدل نمو الطلب على النفط .

أما الجدول الموالي وضح الطلب العالمي على النفط للمجموعات الدولية:

الجدول رقم (02-04): الطلب العالمي على النفط للمجموعات الدولية من سنة 2001 الى سنة 2005

2005	2004	2003	2002	2001		
47.8	49.4	48.6	48.0	47.9	مليون ب/ي	الدول الصناعية
0.8	1.6	1.2	0.2	0.0	التغير السنوي%	
28.7	28.0	26.0	25.2	24.5	مليون ب/ي	الدول النامية
2.5	7.7	3.2	2.9	2.5	التغير السنوي%	
4.8	4.7	4.6	4.5	4.7	مليون ب/ي	رابطة الدول لمستقلة
2.5	7.7	3.2	2.9	2.5	التغير السنوي%	
83.3	82.1	79.2	77.7	77.1	مليون ب/ي	إجمالي العالم
1.5	3.7	1.9	0.8	0.9	التغير السنوي%	

المصدر: التقرير العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص 87

من الجدول نلاحظ فقد شهد الطلب على النفط ما بين الفترة (2001-2005) تغيرات كثيرة إذ أن الدول الصناعية كان مستوى طلبها متقارب ما بين الفترة من 2001 الى 2005 ففي سنة 2001 كانت نسبة الطلب تساوي 47.9% أما في 2005 كانت تساوي 47.8%، ولو نقارنها بباقي العالم نجد أن الدول الصناعية تستحوذ على نسبة عالية من الطلب على النفط نظرا للحاجة الكبيرة، بسبب النشاط الصناعي الكبير في هذه الدول "كدول رابطة الدول المستقلة مثلا". والشكل الموالي يوضح آثار الأزمة المالية 2008 على أسعار النفط:

الشكل رقم(02-02): تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على أسعار لنفط الخام



المصدر: بن سبع حمزة، مرجع سبق ذكره، ص:16

من خلال الشكل يوضح هناك تزايد ف أسعار النفط منذ 2007 مع استمرار ذلك العام 2008 فشهدت أسعار سلة أوبك ارتفاعا و لمستويات قياسية، و قد اتسمت بالتباين في معدلاتها الفصلية، حيث بلغ متوسط الأسعار خلال الربع الأول حوالي (93\$/ب، و ارتفع الى خلال الربع الثاني و(118\$/ب، قبل أن يتراجع إلى ما يقارب (114) \$/ب خلال الربع الثالث ليواصل التدهور إلى (53\$/ب خلال الربع الرابع

■ **الأزمة النفطية 2014:** منذ سنة 2014، يتعافى العالم من أزمة بترولية حادة. إذ انهارت أسعار النفط بدرجة كبيرة وما زالت الدول النفطية إلى يومنا هذا تحاول إرجاع أسعار النفط إلى مستواها الطبيعي، ولكن الأسعار ترتفع بشكل بطيء جدا. يمكن حصر العوامل التي أدت إلى انهيار أسعار النفط العالمية منتصف 2014. فيما يلي الوقود. كذلك فإن ارتفاع احتياطي الولايات المتحدة الأمريكية من البترول - بعدما كانت هذه الدولة المستورد الأول، صارت تملك احتياطات ضخمة نتيجة تطويرها تكنولوجيات استخراج واستغلال البترول والغاز الصخري أدى إلى انخفاض الطلب في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن ارتفاع إنتاج النفط الصخري في ظل قانون منع تصدير

1

¹ محمد مطيع، الأزمة البترولية ونظام النفط العالمي، موقع مجلة وندراست، تاريخ التصفح 2020/05/30

<https://www.wonderlustmag.com/>

- **انخفاض الطلب:** تراجع الطلب العالمي للنفط بسبب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو، والتباطؤ في الصين وآسيا، والتحسين في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك النفط الأمريكي أدى إلى انخفاض أسعاره وبالتالي إحلاله محل الواردات من ثلاث دول أعضاء في منظمة أوبك: الجزائر، أنغولا ونيجيريا .
- وتأثرت أسواق النفط العالمية باتجاه العرض نحو الارتفاع عن مستواه المتوقع في المدى الطويل، لاسيما من مصادر غير تقليدية لإنتاج النفط في الولايات المتحدة وإن كان بدرجة أقل من الرمال النفطية في كندا وإنتاج الوقود الحيوي (المستخرج من نباتات مثل الذرة أو قصب السكر). ونتيجة الزيادة في أسعار النفط بعد عام 2009 وشروط التمويل المواتية للغاية .
- **ارتفاع سعر الدولار:** منذ يونيو 2014، ارتفع سعر الدولار بما يزيد على 15% مقابل العملات الرئيسية بالقيمة المرجحة بأوزان التجارة، وعادة ما يؤدي ارتفاع سعر الدولار على نطاق واسع إلى ارتفاع تكلفة النفط بالعملة المحلية في البلدان التي تستخدم عملات غير مربوطة بالدولار، مما يؤدي إلى ضعف الطلب في هذه البلدان، ويؤدي ذلك أيضا إلى زيادة المعروض من البلدان المنتجة التي تستخدم عملات أخرى بخلاف الدولار، مثل روسيا والتي تقوم تكاليف مدخلاتها غالبا بالعملات المحلية .
- **أهداف أوبك:** تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط الخام، العالمية وقد شهدت الفترة الأخيرة تغيرا في السلوك الإستراتيجي للمنظمة من خلال تركيزها على حصتها السوقية على حساب الأسعار¹.

¹ لسبع مريم،دراسة تحليلية لتداعيات الأزمة النفطية الحالية على الاقتصاد الجزائري،الملتقى الدولي الأول حول: "أزمة النفط: سياسات الإصلاح 2017 والتنوع الاقتصادي"، يوم 14 - 15 أكتوبر 2017،جامعة عنابة،الجزائر،ص ص5-6

والجدول الموالي يوضح خسائر وارباح مستهلكي النفط جراء ازمة 2014:

الجدول رقم (02-05): أرباح و خسائر مستهلكي النفط جراء انخفاض أسعار النفط 2014

المكاسب (+) والخسائر (-) بمليارات الدولارات*						الأهمية النسبية		
2015 مقارنة مع 2014			2014 مقارنة مع 2013			الاستهلاك	الإنتاج	
الصافي	المستهلكين	المنتجين	الصافي	المستهلكين	المنتجين	2013	2014	
37.8	381.1	-343.4	7.5	68.0	-60.6	0.26	0.23	امريكا الشمالية
-21.3	115.2	-136.4	-3.5	20.6	-24.1	0.08	0.09	امريكا الجنوبية والوسطى
-320.5	131.3	-451.9	-56.3	23.4	-79.7	0.09	0.30	الشرق الاوسط
169.6	232.4	-62.8	30.4	41.5	-11.1	0.16	0.04	اوروبا
-119.3	56.8	-176.0	-20.9	10.1	-31.1	0.04	0.12	روسيا
-82.9	58.5	-141.4	-14.5	10.4	-24.9	0.04	0.09	افريقيا
-21.6	6.3	-27.9	-3.8	1.1	-4.9	0.00	0.02	الجزائر
340.5	489.2	-148.7	61.1	87.3	-26.2	0.33	0.10	اسيا وأوسانيا
-28	1,482	-1,510	-2	265	-266	1.00	1.00	العالم
-436	144	-580	-78	26	-104	10%	39%	دول الأوبك (OPE)
409	1,315	-906	76	238	-162	90%	61%	الدول (Non-OPEC) الأخرى
323	732	-409	59	133	-73	50%	28%	دول التعاون الاقتصادي (OECD)
-350	727	-1,078	-61	132	-193	50%	72%	الدول لأخرى (Non-OECD)

المصدر: عويسي وردة، أزمة انخفاض اسعار النفط وإمكانية التوجه نحو الطاقة المتجددة كبعد استراتيجي للسياسة الطاقوية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول: "أزمة النفط: سياسات الإصلاح 2017 والتنوع الاقتصادي، جامعة عنابة، الجزائر، يوم 14-15 أكتوبر 2017، ص:

من خلال الجدول يوضح الدول أكثر تضرر من انخفاض أسعار النفط الخام هي الدول المصدرة له، نتيجة طفرة الأسعار بعد الارتفاع العالي لأسعار النفط الخام سنة 2008 إلى منتصف 2013، انخفضت الأسعار بصفة مفاجئة غير متوقعة، مما سببت خسائر للدول المنظمة الأوبك ب-436، والمستفيدة من هذا الانخفاض هي الدول المستوردة له خاصة دول أمريكا الشمالية+37.8 و آسيا واستونيا +340.5، ودول أوروبا +169.6، ودول التعاون الاقتصادي+323.

3-الأزمة النفطية بداية 2020: استيقظ العالم من مارس 2020 على «زلزال اقتصادي» حيث انهارت أسعار النفط بصورة لم يسبق أن تم تسجيلها من قبل مطلقا في تاريخنا الحديث، فقد تراجعَت الأسعار خلال دقائق معدودة بأكثر من 30%، وذلك بعد عدة أيام من الخسائر المتواصلة التي أدت به إلى أن يهوي إلى مستويات لم نعرفها منذ سنوات. ما حدث في الأسواق يشكل انهيارا وليس هبوطا عاديا أو منطقيًا، هو انهيار بكل معنى الكلمة، إذ لا توجد سلعة تفقد ثلث قيمتها خلال دقائق معدودة، ثمة ثلاثة أسباب أدت إلى هذا الانهيار في أسعار النفط:

❖ انتشار فيروس كورونا، والقلق العالمي غير المسبوق من الوباء، ما يعني بالضرورة أن العام الحالي سوف يشهد هبوطا حادا في الطلب على النفط ومشتقاته بسبب أن أغلب دول العالم اتخذت إجراءات للحد من السفر والتنقل، فضلا عن أن الصين هي مركز الوباء، وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ودخولها في الركود يعني بالضرورة انخفاض طلبها على النفط والوقود بكل أنواعه.

❖ فشل التوصل إلى اتفاق لخفض الإنتاج بين منظمة «أوبك» وروسيا، وفشل الاتفاق مرده سياسي بكل تأكيد وليس اقتصاديا، حيث أن التوازن الذي كان متحققا في الأسواق طيلة السنوات الثلاث الماضية، كان يصب في مصلحة الجميع. وبمجرد فشل التوصل إلى اتفاق تراجعَت أسعار النفط بنسبة 10%، وفي يوم التداول التالي، أي يوم الانهيار، هوت الأسعار بنحو 30%، وفقد النفط ثلث قيمته خلال دقائق معدودة.

❖ ربما يكون القشة التي قصمت ظهر السوق، كان القرار الصادر عن السعودية، وهي أكبر منتج للنفط في العالم، والقاضي بخفض أسعار بيع نفطها لشهر إبريل 2020، ليصبح أقل بستة دولارات للبرميل الواحد عن أسعار البيع في مارس، وهو القرار الذي أدى إلى هبوط الأسعار في السوق، بأكثر من عشرة دولارات، فضلا عن أن القرار أعطى إشارة واضحة إلى أن «حرب أسعار»¹

¹ محمد العايش، موقع جريدة القدس العربي، ادراج 09 مارس 2020

<https://www.alquds.co.uk/>

المبحث الثاني:

تقلبات أسعار النفط الخام وعلاقتها بأسعار صرف الدولار في ظل الأزمة الصحية العالمية 2020

يعد الارتباط بين النفط والدولار من المسلمات في الاقتصاد العالمي ونجد أن أكثر من 50% من صادرات العالم يتم دفع قيمتها بالدولار بما فيها البترول، إذ تسعر كافة دول منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) نفطها بالدولار الأميركي. وفي الجملة يصل حجم التداول بالدولار حول العالم حوالي ثلاثة ترليونيات، وبهذا ينعكس أي تذبذب واضطراب في سعر الدولار على أسعار هذه السلع والخدمات، كما يؤثر على تقييم العملات الأخرى مقابل الدولار.

المطلب الأول: أسعار صرف الدولار وأسعار النفط ... نوع العلاقة وتفسيرها في ظل الأزمة الحالية

أولاً: تغير قيمة الدولار بالنسبة لتغيرات أسعار النفط الخام

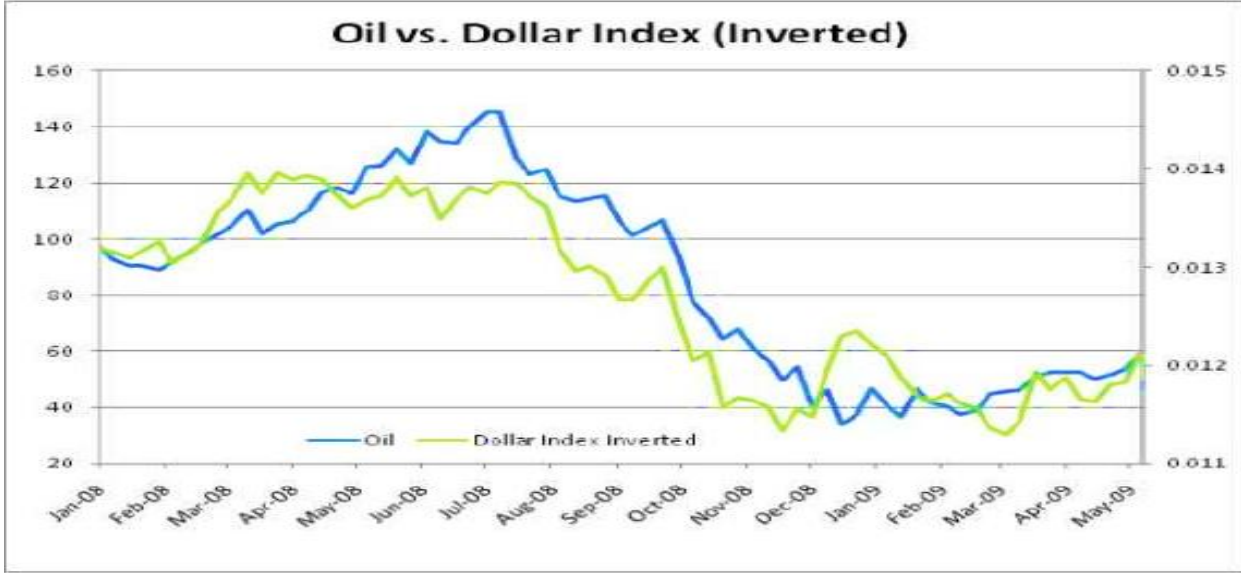
إن انخفاض سعر صرف الدولار يؤدي إلى رفع أسعار النفط الخام و ذلك على الأجل القصير (الأثر المباشر) و الأجل البعيد (الأثر الغير مباشر):

➤ **الأثر المباشر أو القصير الأجل:** يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار في أسواق النفط إلى زيادة حدة المضاربات في عقود النفط، وهذا ما ينتج عنه في ارتفاع أسعار النفط لغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار.

➤ **الأثر الغير مباشر، أو البعيد الأجل:** يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار في أسواق النفط العالمية إلى تغيير أساسيات السوق، وذلك بتأثيره في العرض والطلب على النفط، ويظهر ذلك من خلال انخفاض الطاقة الإنتاجية أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للدول المصدرة¹.

¹العربي بوعلام، محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط الخام و سعر صرف الدولار بطريقة ECM من 02-01-2009 إلى 03-12-2010، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 03، الجزائر، 2011/2012، ص12

والشكل الموالي يوضح العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر الصرف الدولار
الشكل رقم (02-03): العلاقة العكسية بين أسعار النفط و سعر صرف الدولار



المصدر: عبة عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص14

من الشكل يبين أن هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار الأمريكي و سعر النفط الخام
فكلما ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي انخفض سعر النفط الخام و العكس صحيح خلال
الفترة ما بين 2008-2009، و تتبين لنا ان تذبذبات في أسعار النفط الخام و سعر صرف
الدولار الأمريكي و مستويات الأسعار التي وصلت إليها و من العوامل المتداخلة في هذه
العلاقة أي أن النفط الخام يسعر بالدولار الأمريكي و مختلف المعاملات من بيع و شراء للنفط
الخام تتم بتحويل عملة الدولة المستوردة إلى الدولار أي شراء الدولار الأمريكي لكي تستطيع
شراء النفط الخام

ثانياً: تطور أسعار صرف الدولار للفترة ما بين شهري فيفري اى شهر ماي 2020

عاني الاقتصاد الأمريكي من آثار انتشار فيروس كورونا الجديد، التي أصابت العديد من القطاعات الرئيسية وأودى بحياة الكثير من البشر وأخفى الكثير من الوظائف. وفي الوقت الذي تتفاقم فيه خسائر الأسهم والعملات على مستوى العالم، إلا أن الدولار الأمريكي يبدو أنه المستفيد الوحيد من تلك الجائحة التي كبدت معظم العملات الكثير من الخسائر أعلى مستوى في 3 سنوات وعلى مدار الأسابيع الماضية استطاع الدولار الأمريكي أن يحافظ على قوته أمام العملات الأساسية الأخرى، ليحقق مكاسب ومستويات ملحوظة مع قلق المستثمرين من تراجع المعروض من العملة الأمريكية وكان مؤشر الدولار الرئيسي الذي يقيس أداء العملة الأمريكية أمام ست عملات أساسية، قد سجل مستوى 102.8170 في جلسة 20 مارس الماضي وهو أعلى مستوى منذ 2017 ارتفاع 3.5% أمام اليورو وقد حققت العملة الأمريكية ارتفاعاً مقابل نظيرتها الأوروبية بنسبة 3.5% منذ بداية شهر يناير الماضي، ويرجع الارتفاع في قيمة العملة الأمريكية باعتبارها الأكثر طلباً في العالم، وكونه أكثر العملات تداولاً في العمليات اليومية في سوق الفوركس العالمي¹

الجدول رقم(02-06): تطور أسعار (EUR/USD) للفترة ما بين شهري فيفري وماي 2020

صرف الدولار

	فيفري		مارس		أفريل		ماي	
	السعر	التغير	السعر	التغير	السعر	التغير	السعر	التغير
1	----				1.0964	-0.61	1.0985	0.26
2	----		1.1134	0.98	1.0858	-0.97		
3	1.1060	-0.31	1.1173	0.35	1.0809	-0.45		
4	1.1044	-0.14	1.1136	-0.33			1.0908	-0.70
5	1.0999	0.41-	1.1241	0.94			1.0840	-0.62
6	1.0980	0.17-	1.1286	0.40	1.0793	-0.15	1.0795	-0.42
7	1.0945	0.32-			1.0891	0.91	1.0834	0.36
8	----				1.0858	-0.30	1.0841	0.06
9	----		1.1449	1.44	1.0929	0.65		

¹ وليد عبد المنصف، الدولار الورقة الرابعة في ظل أزمة كورونا، ادراج 08 أفريل 2020، تصفح 2020/06/6

تحليل العلاقة بين سعر صرف الدولار وسعر النفط الخام في السوق العالمية

		0.06	1.0936	-1.48	1.1280	0.31-	1.0911	10
-0.30	1.0808			-0.10	1.1269	0.05	1.0916	11
0.37	1.0848			-0.75	1.1185	-0.39	1.0873	12
-0.28	1.0818	-0.19	1.0915	-0.71	1.1106	-0.29	1.0841	13
-0.12	1.0805	0.60	1.0981			-0.08	1.0832	14
0.10	1.0816	-0.66	1.0909			-----	-----	15
		-0.66	1.0837	0.69	1.1183	-----	-----	16
		0.38	1.0878	-1.66	1.0997	0.04	1.0736	17
0.90	1.0913			-0.49	1.0943	0.41-	1.0792	18
0.09	1.0923			-2.30	1.0691	0.13	1.0806	19
0.51	1.0979	-0.14	1.0863	0.03	1.0695	0.19-	1.0785	20
-0.26	1.0950	-0.05	1.0858			0.56	1.0845	21
-0.44	1.0902	-0.32	1.0823			-----	-----	22
		-0.42	1.0778	0.26	1.0723	-----	-----	23
		0.40	1.0821	0.62	1.0789	0.08	1.0854	24
-0.02	1.0900			0.86	1.0882	0.25	1.0881	25
0.75	1.0982			1.36	1.1030	0.00	1.0881	26
0.21	1.1005	0.08	1.0830	1.02	1.1142	0.09	1.1000	27
0.66	1.1078	-0.09	1.0820	-0.84	1.1048	0.24	1.1026	28
0.19	1.1099	0.51	1.0875	-0.15	1.1031	-----	-----	29
		0.75	1.0957					30
								31

Soure: <https://m.sa.investing.com/>,sonslute le03/0/2020.

من الجدول يبين تقلبات أسعار صرف الدولار الأمريكي في بداية عام 2020 نظرا لعدة أسباب وحسب إحصائيات الجدول نلاحظ أن أسعار صرف اليورو دولار لم تشهد تغيرات كثيرة في شهر فيفري ففي اليوم الثالث من شهر فيفري كان سعر EUR/USD يساوي 11060 و في آخر إحصاء من نفس الشهر الأخير انخفض قليلا 1.1026 ، وكانت نسبة التغير في هذا اليوم هي 0.24 أما في شهر مارس ارتفاعا ملحوظا خاصة في النصف الأول التي وصلت فيه الأسعار إلى 1.1286 في 6 مارس كأعلى قيمة و استمرت التقلبات في أسعار اليورو دولار إلى شهر أبريل الذي عرف انخفاض في أسعار صرف الدولار الأمريكي

(EUR/USD) و لأنها عرفت تراجعاً قليلاً وصل إلى 1.0778 كأقل قيمة بنسبة تغير هي -0.42 في يوم 23 أبريل .

و من أسباب غير الأسعار هو بحث المستثمرين على توظيف أموالهم و استثماراتهم في استثمارات مدرة للأموال و هذا غير متوفر في النفط حالياً لانخفاض سعره

ثالثاً: تطور أسعار نفط غرب تكساس للفترة ما بين شهري فيفري و ماي 2020

يشير تقرير صندوق النقد العربي إلى أنه قبل تفشي مرض كورونا سجلت الزيادة في مستويات الطلب العالمي على النفط انخفاضاً في عام 2019 لتصل إلى نحو 0.083 مليون برميل يومياً بما يعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، وفي ظل هاته الظروف، قامت منظمة الأوبك بمراجعة تقديراتها لمعدل نمو الطلب العالمي على النفط بانخفاض في شهر مارس إلى نحو 0.06 مليون برميل في اليوم، مما يعكس تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي المرتبط بانتشار فيروس كورونا خارج الصين.

من المتوقع أن يلحق ضرر جسيم بوجه خاص بالدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، أن يؤدي الهبوط الاقتصادي إلى تفاقم حدة الاضطرابات الكبيرة بالفعل التي تواجه هذه البلدان على المستوى الإنساني وفيما يتعلق بأزمة اللاجئين، لا سيما في ظل ضعف البنى التحتية الصحية والأحوال المعيشية في هذه البلدان مما سيحفز من سرعة انتشار الجائحة¹.

كما تواجه بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صدمة مزدوجة بسبب تفشي جائحة كورونا المستجد (كوفيد-19) وانهيار أسعار النفط، وللتعامل مع هاتين الصدمتين، ينبغي أن تقوم السلطات بترتيب استجاباتها زمنياً وإعدادها وفقاً لما يتماشى مع أوضاعها، أن تركز أولاً على الاستجابة للطوارئ الصحية وما يرتبط بها من خطر الركود الاقتصادي، كما يمكن تأجيل ضبط أوضاع المالية العامة المرتبط بالانخفاض المستمر في أسعار النفط، ومعالجة الآثار غير المباشرة حتى يتم التعافي من الجائحة².

والجدول التالي يوضح تغيرات أسعار نفط غرب تكساس خلال شهر فيفري إلى ماي 2020

¹ حسين البطراوي، كورونا و انخفاض أسعار النفط العالمي، مجلة المجلة، إدراج 26 أبريل 2020، تصفح 2020/06/6

<https://arb.majalla.com/>

² رباح أرزقي و هانغوين، التعامل مع صدمة مزدوجة جائحة فيروس كورونا و انهيار أسعار النفط، موقع البنك الدولي، إدراج

2020/04/14، تصفح 2020/06/06، <https://www.albankaldawli.org>

<https://www.albankaldawli.org/>

الجدول رقم (02-07) : تطور أسعار نفط غرب تكساس لفترة ما بين شهري فيفري و ماي 2020

أفريل		مارس		مارس		فيفري		
نسبة التغير	السعر	نسبة التغير	السعر	نسبة التغير	السعر	نسبة التغير	السعر	
4.99	19.78	-0.83	20.31					1
		24.76	25.32	4.45	46.75			2
		11.93	28.34	0.92	47.18	-2.81	50.11	3
3.08	20.39			-0.85	46.78	-1.00	49.61	4
20.45	24.56			-1.88	45.90	2.30	50.75	5
-2.32	23.99	-7.97	26.08	-10.07	41.28	0.39	50.95	6
-1.83	23.55	-9.39	23.63			-1.24	50.32	7
5.05	24.74	6.18	25.09					8
		-9.29	22.76	-24.59	31.13			9
				10.38	34.36	-1.49	49.57	10
-2.43	24.14			-4.02	32.98	0.75	49.94	11
6.79	25.78			-4.49	31.50	2.46	51.17	12
-1.90	25.29	-1.54	22.41	0.73	31.73	0.49	51.42	13
8.98	27.56	-10.26	20.11			1.23	52.05	14
6.79	29.43	-1.19	19.87					15
		0.00	19.87	-9.55	28.70	0.60	52.36	16
		-8.05	18.27	-6.10	26.95	-0.31	52.20	17
8.12	31.82			-24.42	20.37	-0.29	52.05	18
2.14	32.50			23.81	25.22	2.38	53.29	19
3.05	33.49	-305.97	-37.63	-11.06	22.43	0.92	53.78	20
1.28	33.92	-126.60	10.01			-0.74	53.38	21
-1.98	33.25	37.66	13.78					22
		19.74	16.50	4.15	23.36			23
-1.05	32.90	2.67	16.94	2.78	24.01	-3.65	51.43	24
3.10	33.92			2.00	24.49	-2.97	49.90	25
1.27	34.35			-7.72	22.60	-2.34	48.73	26
-4.48	32.81	-24.56	12.78	-4.82	21.51	-3.37	47.09	27
2.74	33.71	-3.44	12.34			-4.95	44.76	28
5.28	35.49	22.04	15.06					29
		25.10	18.84	-6.60	20.09			30
				1.94	20.48			31

Source: <https://m.sa.investing.com/>, consulte le 03/0/2020.

ملاحظة:

- الإشارة السالبة تدل على العقود الآجلة للنفط

- الخانات الفارغة أيام لا تحتوى على إحصائيات لأخر الأسبوع

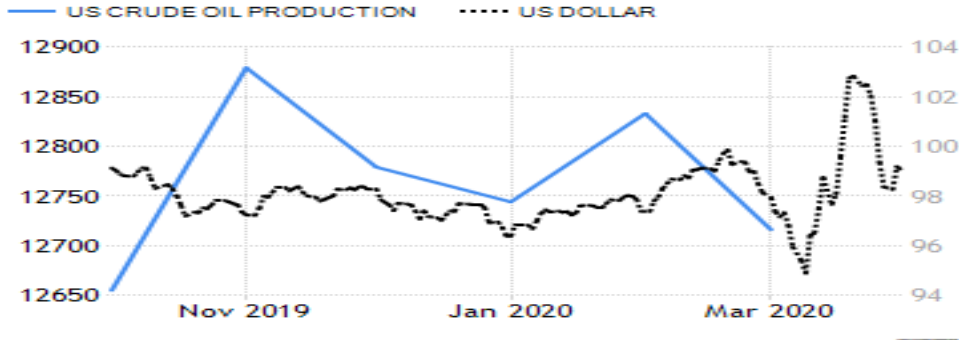
من خلال الجدول يبين إن أسعار النفط الخام مرت بتقلبات عديدة وهذا الانهيار سنة 2020 ونخص بالذكر انهيار نفط غرب تكساس الذي هز الاقتصاد الأمريكي فمن خلال الجدول نلاحظ وصول أسعار النفط الخام إلى 44.76 دولار أمريكي في آخر شهر فيفري من نفس العام، وهذه علامة على تراجع أسعار النفط و بداية تأثير فيروس الكورونا على هذه الأسعار. ومن أسباب انخفاض الأسعار راجع إلى انخفاض الطلب على النفط بسبب الحجر الصحي الذي أثر على السوق النفطية و كانت له تداعيات كبيرة من بينها توقف نشاط العديد من الشركات النفطية.

فالسوق البترولية تعتمد على مختلف الشركات النفطية في مختلف بقاع العالم و على حجم العمالة فظهور الفيروس (كورونا) جعل حكومات العديد من الدول توقف نشاط العديد من الشركات و تخفض الإنتاج و المعلوم أن هناك قاعدة في الاقتصاد تقول أن زيادة الطلب تقابلها زيادة في الأسعار، وما نلاحظ أن عنصر الطلب لم يعد متوفر بالحجم المناسب نظرا لتخفيض الإنتاج و نقص الطلب من طرف الدول المستهلكة.

دون إغفال تسريح العديد من العمال من طرف الشركات خوفا من زيادة توهج الفيروس و هناك حتى بعض العمال ممن أصيبوا بالفيروس في جد ذاته، وهذا كله جعل السوق النفطية تدخل في دوامة من التقلبات و انهيار في أسعار النفط الخام .حتى و لو عدنا للعلاقة بين النفط الخام و الدولار الأمريكي لوجدنا أن في ظل جائحة كورونا ارتفعت مستويات الطلب على الدولار الأمريكي في البورصات العالمية و زادت قيمة العملة الأمريكية و قابله انخفاض في الطلب على النفط الخام بالأخص نفط غرب تكساس الأمريكي هذا ما جعل السوق النفطية تشهد سابقة لم تشهد مثلها في آخر عشر سنوات الأخيرة ان لم نقل أكثر من عشر سنوات .

إما الجدول الموالي يوضح تغيرات أسعار الصرف الدولار مقابل حجم إنتاج النفط الخام:

الجدول رقم(02-04): تطور عملة الدولار مقارنة بحجم الإنتاج النفط للولايات المتحدة الأمريكية من شهر نوفمبر 2019 إلى شهر مارس 2020



Source: 03/0/2020. <https://m.sa.investing.com/sonsulte> le

نلاحظ من الشكل التالي أنه في الثلاثي الأخير من سنة 2019 و بالضبط في شهر نوفمبر شهدت عملة الدولار الأمريكي ارتفاعا كبيرا وخاصة مع انخفاض إنتاج النفط الخام وراجع هذا لقلة الطلب عليه في ظل جائحة كورونا.

المطلب الثاني: آثار تقلبات أسعار النفط الخام على الدول المستوردة والمصدرة للنفط الخام
نظرا للعلاقة الوثيقة بين تغيرات أسعار النفط وتغيرات أسعار الصرف الدولار فهذا لا يستثني توضيح العلاقة التي تربطه بالدول المصدرة والمستوردة له.

أولا: آثار ارتفاع وانخفاض أسعار النفط الخام على الدول المستوردة:

إذا كانت الدول المصدرة تتكبد خسائر صافية، فإن البلدان المستوردة تحقق مكاسب صافية، وأكبر الرابحين من انخفاض الأسعار هم كبار المستهلكين، مثل الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي والهند. أما دولة مثل الولايات المتحدة، وهي من كبار المنتجين وأكبر المستهلكين، فإن ولاياتها النفطية تخسر وولاياتها الأخرى تريح ولكن الولايات المتحدة ككل تريح وسيساعد انخفاض أسعار الموازين التجارية و موازين المدفوعات للبلدان المستوردة، و يحسن وضعها المالي و يسهم في استقرار عملاتها و يخفض أسعار السلع و الخدمات مما يحسن معيشة الأسر و يحقق وفرة تذهب للاستثمار¹.

¹وليد خرودي، آثار انخفاض أسعار النفط على المستهلكين، موقع مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، إدراج 22 يوليو 2015، تصفح

[/https://www.ecssr.ae2020/](https://www.ecssr.ae2020/)

ثانياً: آثار ارتفاع وانخفاض أسعار النفط الخام على الدول المصدرة

يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى حدوث آثار ايجابية على اقتصاديات الدول المصدرة، حيث يؤدي الارتفاع في السعر إلى زيادة كبيرة في العوائد النفطية وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد، كما عززت من قدرات حكومات هذه الدول على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى زيادة حجم الفوائض المالية النفطية، وتوجه الدول المصدرة للبتروول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، و استثمارات في الدول الصناعية، وإنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية .

في المقابل فإن تراجع أسعار النفط يحمل آثارا كارثية على الدول المصدرة للنفط، سواء تلك الأعضاء في الأوبك أو خارج الأوبك، وبالطبع تختلف حدة آثار هذا التراجع بين مختلف الدول النفطية حسب حالة كل دولة ، ويقنصر هذا الأثر على تراجع معدلات النمو الاقتصادي، ولكن يطول أيضا عملات هذه الدول التي تتراجع على نحو واضح من تراجع أسعار النفط، خصوصا بالنسبة للدول التي ليس لديها احتياطات كافية تمكنها من التدخل على نحو كاف في أسواق النقد الأجنبي للدفاع عن عملاتها في مواجهة الطلب المرتفع على العملات الأجنبية في أسواق النقد الأجنبي فيه¹،

¹ زمال وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص: 66-67

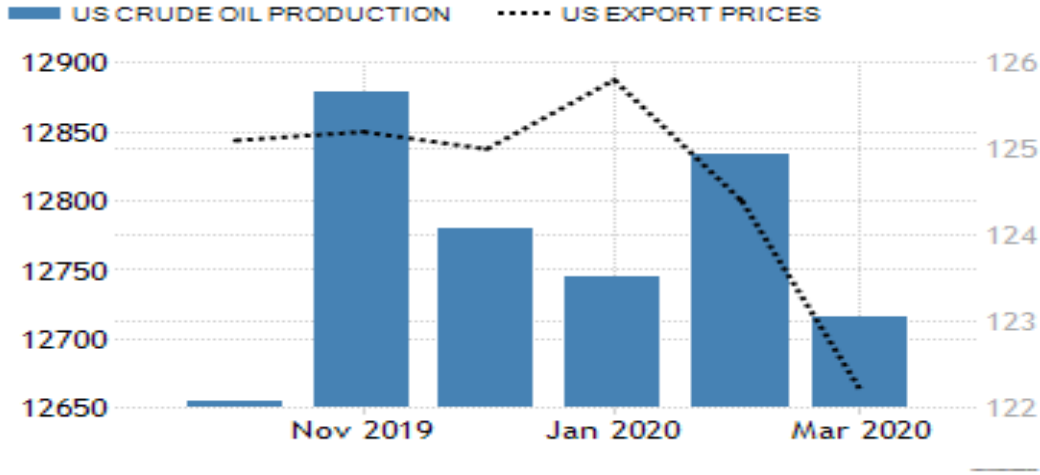
فحتى ولو استمر انخفاض الأسعار على المدى القصير فقط فإنها ستعاني من بعض الأضرار الاقتصادية منها:

- ❖ انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وما سيترتب عنه من انخفاض الإنفاق العام في هذه الدول وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي.
- ❖ انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية والتي يمكن أن يؤدي إلى لجوء العديد من الدول النفطية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض.
- ❖ تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول و اتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازن مدفوعاتها .
- ❖ انخفاض الصادرات البترولية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية و إطالة عمر النفط لديه.
- ❖ انخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد الإنفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو شبه كلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة. و لكن هذه الأضرار لن تكون كارثية إلا بالنسبة للبلدان التي لم تتعلم من الدروس المستفادة من دورة الازدهار و الكساد السابقة، فخلال هذه الدورة من الازدهار و الكساد عملت العديد من البلدان على توفير الجزء الأكبر من إيراداتها و لجأت إلى ضخ المزيد من الاستثمارات في الأصول الإنتاجية، و خلال الأزمة العالمية الاقتصادية التي حدثت في عام 2008 عملت العديد من البلدان المصدرة للنفط إلى التخلي عن سياساتها المالية المحافظة الأمر الذي ساعدها على الخروج من المأزق، و لكن هذا التعقل لم يستمر خلال السنوات القليلة الأولى من الازدهار النفطي اللاحق للأزمة¹

¹ رقية حساني، سارة داي، أثر تقلبات أسعار النفط و تداعياتها على الاقتصاديات الدولية، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 04 2017، ص430-431

ثالثا: تأثير النفط الخام على ميزان المدفوعات للولايات المتحدة الأمريكية (الميزان التجاري) والشكل الموالي يوضح مقارنة صادرات النفط الخام للولايات المتحدة مقابل الكميات المنتجة من طرفها:

الشكل رقم(02-05): تطور تصدير النفط الخام مقارنة بحجم الانتاج للولايات المتحدة الأمريكية من شهر نوفمبر 2019 الى شهر مارس 2020



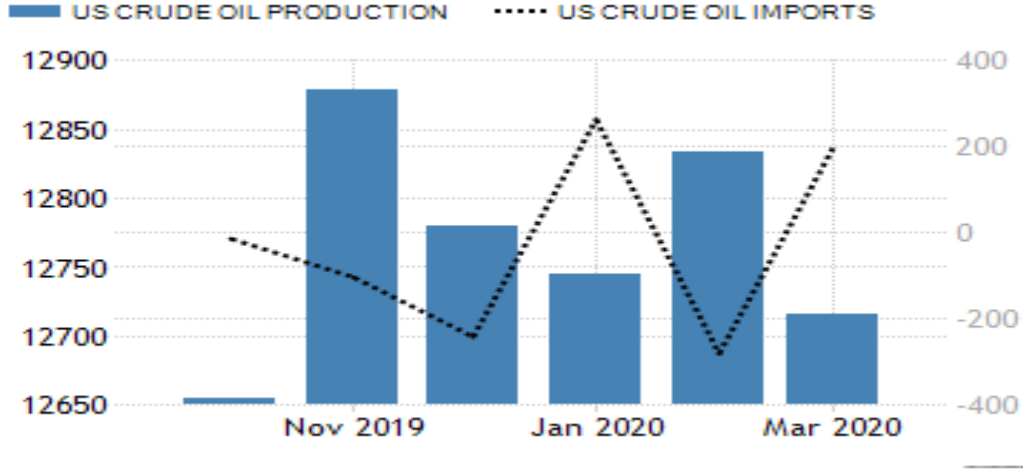
Source: <https://m.sa.investing.com/sonsulte le 03/0/2020>.

يوضح الشكل مقارنة إنتاج النفط الخام مقابل مقدار تصديره للولايات المتحدة الأمريكية في الثلاثي الأخير من سنة 2019 و الثلاثي الأول من سنة 2020 نلاحظ في شهر أكتوبر كان إنتاج النفط الخام منخفض كثيرا هذا ربما راجع لقرارات حكومية لتخفيض إنتاج النفط أما في الشهر الموالي ألا و هو شهر نوفمبر نلاحظ ارتفاع كبير لإنتاج النفط الخام تجاوز 12850 برميل في اليوم و ما نلاحظه و راجع في شهر ديسمبر من نفس السنة، إلا أنه مع كل هذا كانت نسب التصدير تقريبا متقاربة في الثلاثي الأخير من سنة 2019 في شهر ديسمبر من نفس السنة وصل تقريبا إلى 12850 برميل في اليوم .

أما في شهر جانفي من بداية سنة 2020 واصل إنتاج النفط الخام بالتراجع، أما بالنسبة للتصدير شهر انهيارا كبيرا و هنا ممكن أن نستنتج أنه بداية تأثير أزمة الكورونا على الشركات البترولية الأمريكية التي شهدت تسريح العديد من العمال و تخفيض الإنتاج أحيانا مما انعكس على حجم الإنتاج و حجم التصدير و لو أنه ارتفع حجم الإنتاج في شهر فيفري و انخفض في شهر مارس إلا أن حجم التصدير تواصل في التهاوي ففي شهر مارس اقترب من الصفر و هذا كله كما ذكرنا سابقا راجع لتأثير أزمة الكورونا على حجم التصدير .

إما الشكل الموالي يوضح استيراد النفط الخام مقابل حجم إنتاجه في الولايات المتحدة الأمريكية: الشكل قم(06-02): تطور استيراد النفط الخام مقارنة بحجم الإنتاج للولايات المتحدة الأمريكية من شهر

نوفمبر 2019 إلى شهر مارس 2020



Source: <https://m.sa.investing.com/>, consultele 03/0/2020.

الشكل يوضح ما سبق وأن أشرنا في تحليلنا السابق عن تطور إنتاج النفط الخام في الثلاثي الأخير من سنة 2019 و الثلاثي الأول من 2020 و الذي مر بعدة تقلبات و تذبذبات المتعلقة بتطور استيراد النفط الخام أن في الثلاثي الأخير من سنة 2019 شهد استيراد النفط الخام تراجعاً كبيراً وصل إلى حوالي 12700 برميل في اليوم و لو أنه تقريباً في ديسمبر عرف بداية الصعود قبل 2020 وصل إلى أكثر من 12850 برميل في اليوم أما في شهر جانفي عرف استيراد النفط الخام تهاوي كبير اقرب من الصفر برميل في اليوم و لو أنه في شهر فيفري عادت العجلة للارتفاع، وما نلاحظه أن حجم الاستيراد للنفط الخام لم يعرف الاستقرار و الثبات فتارة تجده يرتفع بحجم كبير و تارة ينخفض و يتهاوى إلى درجة كبيرة ، وهذا راجع لعدة عوامل تؤثر عليه من بينها كما سبق و ذكرها تأثير أزمة الكورونا على الإنتاج و حتى اتفاق منظمة الأوبك على تخفيض الإنتاج قد يؤثر على ذلك .

لو لاحظنا و قارنا بين استيراد و تصدير النفط الخام للثلاثي الأخير من سنة 2019 و الثلاثي الأول من سنة 2020 نلاحظ أن التصدير في الثلاثي الأخير من سنة 2019 شهدت تقلبات و لكن بدرجات قليلة عكس الثلاثي الأول من سنة 2020-06-15 أما الاستيراد في الثلاثي الأخير من سنة 2019 شهدت تقلبات بدرجات كبيرة قد يؤدي إلى أزمة نفطية و

عواقب وخيمة على الاقتصاد الأمريكي أما في الثلاثي الأول من سنة 2020 شهد أيضا تهاوي كبير و ارتفاع كبير أيضا من خلال فترتين متتاليتين .

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال تطرقنا لهذا البحث نستنتج أن هناك ارتباط كبير بين النفط و الدولار الأمريكي فتسعير النفط الخام مرتبط بالدولار الأمريكي يعني أي تغير في أسعار صرف الدولار ينعكس على أسعار النفط الخام ما يبرر ذلك العلاقة العكسية بين النفط و الدولار الأمريكي، بالأخص منذ بروز الدولار الأمريكي كعملة رئيسية في المبادلات الدولية و في أسواق النفط العالمية، فلا يمكن لأي دولة شراء النفط بعملتها إلى بعد شرائها للدولار الأمريكي.

و هناك عدة عوامل و أسباب تؤثر على تقلبات أسعار النفط بالأخص في الانهيار من بينها الأزمات النفطية التي تسببت في تراجع أسعار النفط الخام نظرا لوجود خلل بين العرض و الطلب النفطي و تدخل بعض القرارات السياسية في تحديد حجم الإنتاج النفطي بالأخص في ظل المرحلة الحالية التي بالرغم من أنها أزمة صحية إلا أن أسعار النفط انهارت و لو أن هذه الأزمة الصحية الأخيرة كانت لها أسباب أخرى لانهيار أسعار النفط نخص بالذكر نفط(غرب تكساس الأمريكي)الذي كان أكثر الأنواع تأثرا نظرا لحجم الطلب و العرض الكبيرين و تأثر العقود الآجلة للنفط بالأزمة الصحية الحالية ما يبرر ذلك وصول أسعار العقود الآجلة إلى نسب سالبة كما سبق و تطرقنا إليها في المبحث الأخير و هناك أسباب أخرى تسببت في تراجع أسعار النفط من بينها تهرب المستثمرين على الاستثمار في سوق النفط نظرا لنقص العائد في هذه الأسواق لعدة اعتبارات و التوجه إلى المضاربة في أسواق العملات بالأخص الدولار الأمريكي و أخيرا نستخلص أن أزمة كوفيد 19 أثرت بالسلب على أسعار النفط الخام .

خاتمة

إن بروز الدولار الأمريكي و تطوره كان ضرورة حتمية لتطور النظام النقدي العالمي وظهور آليات جديدة في نظام الصرف الدولي، و هذا ما يجعلنا نستنتج من خلال دراستنا هذه أمن مظاهر هيمنة الدولار الأمريكي استحوازه على أغلب المبادلات الدولية التي أصبح هو العملة الرئيسية في تسعير كل المبادلات الدولية و نخص بالذكر النفط الخام، هذا الأخير الذي أصبح يسعر بالدولار الأمريكي وينقسم النفط الخام عدة أنواع و هذا ما تطرقنا إليه في هذا الفصل إلا أن أشهر الأنواع هي خام غرب تكساس الأمريكي و خام برنت و تتدخل عدة محددات للنفط الخام في تحديد أسعاره

هذا وقد خلصنا إلى أن هناك ارتباط كبير بين النفط و الدولار الأمريكي فتسعير النفط الخام مرتبط بالدولار الأمريكي يعني أي تغير في أسعار صرف الدولار ينعكس على أسعار النفط الخام ما يبرر ذلك العلاقة العكسية بين المتغيرين المذكورين (النفط و الدولار الأمريكي)، بالأخص منذ بروز الدولار الأمريكي كعملة رئيسية في المبادلات الدولية و في أسواق النفط العالمية.

النتائج:

- **النتيجة الأولى:** شهد الدولار الأمريكي تزايداً في الأهمية النسبية له كعملة منذ انتصار الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية مما منحها قدرة على فرض رأيها وسيطرتها على قرارات باقي الدول ضمن مؤتمر بريتون وودز الذي ربط الدولار الأمريكي بالذهب ورغم التطورات التي مست النظام النقدي الدولي جعلته يتخلى عن تحويل الدولار الى ذهب إلا أن الدولار كان قد ترسخ وجوده وأهميته في الساحة الاقتصادية الدولية خصوصاً بعد احتفاظ عدة دول له كاحتياطي عالمي وكذا تسعير أغلب السلع الاستراتيجية به كعملة للمبادلات الرئيسية. (وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى)

- **النتيجة الثانية:** هناك عدة عوامل تتحكم في تسعير العملات منها ما هو اقتصادي كالتضخم والكساد وقوى العرض والطلب والأزمات الاقتصادية.... وهناك ما هو غير اقتصادي كالمضاربة والأوضاع السياسية والأمنية والأزمات الصحية. (وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية)

- **النتيجة الثالثة:** يعتبر حجم الطلب النفطي أحد أشد العناصر تأثيراً بأوضاع السوق النفطية العالمية مما يؤثر في أسعار النفط الخام وهو ما يثبت تأثيره بالأزمة الحالية التي أوقفت الطلب على النفط بسبب الحجر الصحي الذي جعل أغلب الشركات الصناعية تتوقف عن نشاطها الإنتاجي (ما يثبت صحة الفرضية الثالثة)

- **النتيجة الرابعة:** هناك عدة عوامل وأسباب تؤثر على تقلبات أسعار النفط بالأخص في الانهيار من بينها الأزمات النفطية التي تسببت في تراجع أسعار النفط الخام نظراً لوجود خلل بين العرض والطلب النفطي كما تؤثر القرارات السياسية والحروب وغيرها من الأزمات السياسية في تحديد حجم الطلب أو العرض النفطي العالمي فضلاً عن تدخل الولايات المتحدة في تحديد حجم الإنتاج النفطي

بالأخص في ظل المرحلة الحالية رغم من أنها أزمة صحية إلا أن هذا التدخل لم يكن ذا اثر كبير و انهارت أسعار النفط. (وهو ما يثبت صحة الفرضية الرابعة)

- النتيجة الخامسة: نفط (غرب تكساس الأمريكي) الذي كان أكثر الأنواع تأثرا نظرا للانخفاض الكبير في حجم الطلب جراء الحجر الصحي الذي أوقف عدة شركات عن نشاطاتها الصناعية مع بقاء العرض في مستوياته المعهودة و تأثر العقود الآجلة للنفط بالأزمة الصحية الحالية ما يبرر ذلك وصول أسعار العقود الآجلة إلى نسب سالبة كما سبق و تطرقنا إليها في الفصل الأخير. (وهو ما يثبت صحة الفرضية السادسة)

- النتيجة السادسة: ارتباط تسعير النفط الخام بالدولار جعله يتأثر بكل ما حصل في تغيرات أسعار صرف الدولار الأمريكي كما أن هناك أسباب أخرى تسببت في تراجع أسعار النفط من بينها تهرب المستثمرين على الاستثمار في سوق النفط نظرا لنقص العائد في هذه الأسواق لعدة اعتبارات و التوجه الى المضاربة في أسواق العملات بالأخص الدولار الأمريكي وهو ما جعل العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار تتميز بكونها علاقة عكسية. (وهو ما يثبت صحة الفرضية الخامسة)

التوصيات:

- * ضرورة فتح مجال للاستثمار في الطاقات المتجددة و عدم ربط اقتصاد الدول على النفط الخام فقط .
- * ضرورة الاستعادة من مداخل النفط الخام في ارتفاعه بدعم القطاعات الأخرى كالزراعة مثلا .
- * يجب على الدول الكبرى بالأخص إنشاء مراكز تتكون من خبراء للتنبؤ بالأزمات النفطية و مواجهتها
- * إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي من خلال الاستعادة من العثرات السابقة و تجنب الأخطاء الواقعة فيها
- * تنشيط الصناعات المحلية الغير نفطية لمواجهة الأزمة الحالية و استثمار مداخلها في مواجهة الأزمة الحالية .
- * تخفيض الإنفاقات الضخمة على مجال الطاقة بالأخص الانفاق على عمليات التنقيب و التكرير .
- أفاق الدراسة: هناك بعض المواضيع المتعلقة ببحثنا تستحق أن تدرس مستقبلا من بينها:
- * تحليل العلاقة بين سعر صرف الدولار الأمريكي و سعر النفط الخام في ظل الأزمات الغير نفطية .
- * تأثير العوامل الغير اقتصادية في أسواق النفط الخام .
- * العلاقة الموجودة بين سوق صرف الدولار الأمريكي و سوق الذهب في السوق العالمية .

قائمة المراجع

أولاً: مراجع اللغة العربية

1: الكتب:

- (1) إبراهيم الصحاري، العراق، حرب أخرى من أجل النفط والهيمنة، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الاشتراكية، العراق، 2002.
- (2) أزهر سعيد السماك وآخرون، جغرافيا النفط و الطاقة، منتدى أقرأ الثقافي، العراق
- (3) حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، الطبعة الأولى، بيسار للنشر، لبنان، 2000.
- (4) حازم البيلالي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، يناير 1978، ص 74
- (5) حمدي عبد العظيم، التعامل في أسواق العملات الدولية، الطبعة الأولى، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر
- (6) خنسي، البترول أهميته مخاطره تحدياته، الطبعة الأولى، دار ناراس للطباعة والنشر، أربيل العراق، 2006
- (7) دانييل أرنود، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس و اليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992
- (8) عبد المنعم السيد علي، التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1986
- (9) عبد الحفيظ عبد الرحيم محجوب، دور أوبك بقيادة السعودية في استقرار أسواق النفط العالمية، دار ناشري للنشر الالكتروني، السعودية، مارس 2017
- (10) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عصر النفط التحديات الناشئة، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، الإمارات، 2011

2: مذكرات

- (11) أسماء فيحاء المورقي العتيبي، نشوى مصطفى علي محمد، أثر الأجور على سعر الصرف الاسمي، الدروس المستفادة من التطبيق على الاقتصاد الاسمي خلال الفترة (1990-2015)، مجلة رؤى اقتصادية، الجزائر، المجلد 08، العدد 2018، 02 السنة 2018
- (12) بن ساعد عبد الرحمان، انعكاسات الأزمات المالية على استقرار النظام الاقتصادي الدولي دراسة حالة الأزمة المالية العالمية 2007، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007/2008
- (13) بن ساعد عبد الرحمان و داد بوعبد الله، آليات المؤسسات النقدية في التوقي و مواجهة الأزمات المالية الدولية دراسة حالة الأزمة المالية العالمية، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2015
- (14) بن سبع حمزة، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة، التضخم) في دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية VAR الجزائر للفترة (1970-2010)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 3، الجزائر، 2011/2012
- (15) بن قدور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012/2013
- (16) جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة (1990/2010)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012/2013
- (17) خومية فتحة، أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر دراسة حالة فترة (2000-2016)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ألكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2017/2018
- (18) ردقال يمينه، دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2010/2011

- 19) زيات عادل، إدارة خطر الصرف وسبل تطوير تقنيات التحوط في البلدان الناشئة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016/2017
- 20) صورية مساني، الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي لمرحلة ما بعد البترول دراسة حالة الجزائر للفترة (1995-2014) دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف 01، الجزائر، 2018/2019
- 21) عبد العزيز بزنه، تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015/2016
- 22) عبد العزيز بزنه، تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2015/2016
- 23) عبد المالك مباني، الاقتصاد العالمي للمحروقات (النفط و الغاز الطبيعي) دراسة تحليلية استشرافية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2008
- 24) العربي بوعلام، محاولة تقدير العلاقة بين أسعار النفط الخام و سعر صرف الدولار بطريقة ECM من 02-01-2009 إلى 03-12-2010، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011/2012
- 25) علة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط و أثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية حالة الجزائر للفترة (2000-2014)، مجلة رؤى اقتصادية، الجزائر، يناير 2017
- 26) نوفل بعلول، أثر نظام سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة مقارنة مع مجموعة من الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017/2018
- 27) وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة في قطاع المحروقات -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012/2013

مجالات:

- 28) بوشناق أحمد، لعلمي فاطمة، ضرورة إصلاح النظام النقدي الدولي، مجلة الحقيبة، جامعة أدرار، الجزائر
- 29) بوشول السعيد، محمد الأمين مصباحي، انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية، مجلة رؤى اقتصادية، الجزائر 30 ديسمبر 2015
- 30) رقية حساني، سارة داي، أثر تقلبات أسعار النفط و تداعياتها على الاقتصاديات الدولية، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 04 2017، ص 430-431
- 31) رقية سهلي و راتول محمد، تقلبات سعر صرف الدولار أمام الأورو و انعكاساتها على تطورات سوق البترول العالمية، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر، العدد 11، ديسمبر 2016، 30 ديسمبر 2016
- 32) عبد الحميد مرغيت، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول الى نظام الصرف المرن دراسة تحليلية و تقييمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2017/2018
- 33) حسين عماد الدين محمد المريني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة الأزهر، المجلد 15، العدد 01، فلسطين، 2013
- 34) قصري محمد عادل، كرمة كمال، أفاق منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" و رهاناتها المستقبلية، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، جامعة زيان عاشور، الجلفة العدد 37، أفريل 2019،
- 35) لقمان معروز، بودري شريف، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، عدد 09، 2011
- 36) مراد علة، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة (2000-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 03، المجلد 09، 31-12-2016،

(37) مهدي حسنية، بوظراف الجبلاي، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، مجلة المالية و الأسواق، الجزائر، المجلد 5، العدد

3: الملتقيات

- (38) عويسي وردة، أزمة انخفاض اسعار النفط وإمكانية التوجه نحو الطاقة المتجددة كبعد استراتيجي للسياسة الطاقوية في الجزائر، الملتقى الدولي الأول حول: "أزمة النفط: سياسات الإصلاح 2017 والتنوع الاقتصادي، جامعة عنابة، الجزائر، يوم 14-15 أكتوبر 2017
- (39) عية عبد الرحمان، دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية، المؤتمر العالمي العاشر للاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، بيروت، لبنان، 19-20 ديسمبر 2009
- (40) لسبع مريم، دراسة تحليلية لتداعيات الأزمة النفطية الحالية على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول: "أزمة النفط: سياسات الإصلاح 2017 والتنوع الاقتصادي، يوم 14-15 أكتوبر 2017، جامعة عنابة، الجزائر

4: التقارير:

- (41) أقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العالم السنوي الخامس و الأربعون، السنة 2018
- (42) منظمة أقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العالم السنوي الخامس و الأربعون، السنة 2018
- (43) صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2006، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006

5: الانترنت:

- (44) بتروليوم، تاريخ التصفح 2020/07/01 <http://petroleum-today.com/index.php>
- (45) حسين البطراوي، كورونا و انخفاض أسعار النفط العالمي، مجلة المجلة، ادراج 26 أبريل 2020، تصفح 2020/06/6 <https://arb.majalla.com/>
- (46) رباح أرزقي و هانغوين، التعامل مع صدمة مزدوجة جائحة فيروس كورونا و انهيار أسعار النفط، موقع البنك الدولي، ادراج 2020/04/14، تصفح 2020/06/06، <https://www.albankaldawli.org/2020/06/06/>
- (47) سليمان الخطاف، موقع ألفا بيا، تاريخ التصفح 2020/07/01 <https://alphabeta.argaam.com/2020/07/01/>
- (48) صندوق النقد الدولي، حقوق السحب الخاصة، ادراج 26 أغسطس 2019، تصفح 2020/07/07
- (49) <https://www.imf.org/external/arabic/index.htm>
- (50)
- (51) محمد العايش، موقع جريدة القدس العربي، ادراج 09 مارس 2020 <https://www.alquds.co.uk/2020/03/09/>
- (52) محمد مطيع، الأزمة البترولية ونظام النفط العالمي، موقع مجلة وندرلاست، تاريخ التصفح 2020/05/30 <https://www.wonderlustmag.com/2020/05/30/>
- (53) وائل مهدي، تقلبات أسعار النفط. تاريخ طويل من التجارب، جريدة الشرق الأوسط، 10 ديسمبر 2014 <https://aawsat.com/home/article/>
- (54) وليد خرودي، آثار انخفاض أسعار النفط على المستهلكين، موقع مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، ادراج 22 يوليو 2015، تصفح <https://www.ecssr.ae/>

(55) وليد عبد المنصف، الدولار الورقة الراححة في ظل أزمة كورونا، NOOR TRENDS، ادراج 08 أبريل 2020، تصفح 2020/06/6

56 ثانياً: مراجع أجنبية

57) Source 03/0/2020. <https://m.sa.investing.com/>,sonulte le.